الحدث

بعد ساعات من تقديم «حماس» ردها على المقترحات لإرساء هدنة في غزة، رد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بوصف طلبات الحركة بغير الواقعية، مطلقاً الخطوات العسكرية لاجتياح رفح

العدوان على غزة

نتنياهو يستعجل اجتياح رفح ويؤخر الهدنة

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

لم يتأخر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في الدفع نحو إجهاض جهود التوصل لهدنة في قطاع غزة مجدداً، بعدما قدّمت حركة «حماس» مقترحها لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في القطاع، إذ سارع نتنياهو لوصف طلبات الحركة بـ«غير الواقعية»، معجّلاً في المقابل من الخطوات العسكرية لاجتياح رفح، على الرغم من أن ذلك لا يزال يواجه برفض أميركي. في هذا الوقت، واصل الجيش الإسرائيلي استهداف الغزيين خلال انتظارهم المساعدات في القطاع، موقعاً المئات بين شهداء وجرحى، وذلك بموازاة حصار القطاع ومنع دخول المساعدات إليه إلا بشكل قليل، بما يدفع غزة نحو مجاعة أكبر من التي تواجهها بعض مناطقه اليوم.

وقدّمت حركة «حماس» مساء الخميس مقترحها لتبادل الأسرى وإرساء هدنة في قطاع غزة، قائلة إن التصور يرتكز على مبادئ «وقف العدوان على شعبنا في غزة وتقديم الإغاثة والمساعدات له، وعودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وانسحاب قوات الاحتلال من القطاع»، بالإضافة إلى رؤيتها فيما يتعلق بملف تبادل الأسرى. وفي حين لم تكشف الحركة عن تفاصيل المقترح، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول في «حماس» لم تسمه قوله إن المقترح يقوم على مرحلتين ويفضي في النهاية إلى وقف دائم لإطلاق النار. وينص على مرحلة أولى تتضمّن، بحسب المصدر، هدنة لستة أسابيع والإفراج عن 42 رهينة إسرائيليين من النساء والأطفال وكبار السن والمرضى. مقابل ذلك، «تُفرج إسرائيل عن 20 إلى 30 أسيراً فلسطينياً مقابل كل محتجز إسرائيلي، وبينهم أسرى من ذوي المحكوميات العالية». وتطالب الحركة بالإفراج عن 30 إلى 50 معتقلاً فلسطينياً مقابل الإفراج عن كل جندي محتجز في قطاع غزة. وأوضح المصدر أن من بين الرهائن الإسرائيليين الذين تقترح الحركة الإفراج عنهم في المرحلة الأولى مجندات. كما تشمل المرحلة الأولى، وفق الاقتراح، «الانسحاب العسكري الإسرائيلي من كافة المدن والمناطق المأهولة في قطاع غزة وعودة النازحين بدون قيود وتدفق المساعدات، بما لا يقل عن 500 شاحنة يومياً». وفي المرحلة الثانية، تفرج الحركة عن كافة المحتجَزين لديها مقابل «عدد يتم الاتفاق بشأنه من الأسرى الفلسطينيين». كذلك تطالب تالياً «بالانسحاب العسكري الكامل من القطاع، وإعادة الإعمار وإنهاء الحصار وفتح المعابر»، على أن «تتولى مصر وقطر مع الولايات المتحدة متابعة وضمان تطبيق الاتفاق».

كما نقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر فلسطيني مطلع أن المقترح يتضمن 3 مراحل تستمر كل مرحلة 6 أسابيع. وأضاف أن «المرحلة الأولى تتضمن انسحاب قوات الاحتلال من مراكز المدن ومن شارعي الرشيد وصلاح الدين لعودة النازحين من الجنوب إلى الشمال ومرور المساعدات». وتابع أن «المرحلة الأولى من المقترح تتضمن الإفراج عن النساء والأطفال وكبار السن من الأسرى الإسرائيليين في غزة مقابل الإفراج عن أكثر من 700 أسير فلسطيني في إسرائيل». وأشار المصدر إلى أن المرحلة الثانية من التهدئة ستتضمن الإفراج عن الجنود الأسرى في غزة على أن يتم الإعلان عن وقف دائم لإطلاق النار قبل بدء عملية تبادل الجنود. لكن الاحتلال لم يتأخر في إعلان رفض، ولو غير مباشر، لهذا المقترح، إذ أعلن مكتب نتنياهو في بيان بعد ظهر أمس الجمعة أنه «في ما يتعلق بالمخطوفين (المحتجزين لدى حماس)، فإن طلبات حماس لا تزال غير واقعية». وأعلن أن «بعثة إسرائيلية ستتوجه إلى الدوحة، بعد أن يبحث المجلس الوزاري للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) الموقف الإسرائيلي». وعقد نتنياهو في وقت سابق أمس جلسة لمجلس إدارة الحرب (كابينت الحرب) للتباحث في رد «حماس»، قبل التئام المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت).

كما أعلن مكتب نتنياهو أمس أن الأخير صادق على خطة لعملية عسكرية في رفح، موضحاً أن «الجيش الإسرائيلي يستعد للجانب العملياتي وإخلاء السكان». في المقابل، قال القيادي في حركة «حماس» سامي أبو زهري، لـ«رويترز»، إن رفض إسرائيل للمقترح يظهر أن نتنياهو «مصمم على مواصلة العدوان ضد شعبنا وتعطيل كل الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار». وأضاف أن الأمر يعتمد على واشنطن للضغط على حليفتها إسرائيل لقبول اتفاق وقف إطلاق النار. كذلك حذّرت الرئاسة الفلسطينية، أمس الجمعة، من قرار الحكومة الإسرائيلية القيام بعملية عسكرية في رفح وارتكاب مجزرة جديدة، واستكمال جرائم التهجير بحق أبناء الشعب الفلسطيني. وطالبت الرئاسة في بيان بسرعة تدخل الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي، وتحمل مسؤولياتهما لمنع مثل هذا العدوان الخطير، الذي يضاعف من معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة. وجددت تأكيد موقفها الرافض وبشكل قاطع، لمنع وقوع أي تهجير، معتبرة أن ذلك خط أحمر.

تعليق واشنطن جاء سريعاً، إذ أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن أميركا تعمل بجد مع مصر وقطر وإسرائيل لسد الفجوات المتبقية أمام إبرام اتفاق للرهائن، وهناك محادثات جارية حول الملف، لافتاً إلى أن إسرائيل أرسلت فريقاً للتفاوض، وهو ما يعكس إمكانية وضرورة التوصل إلى اتفاق. وعن المخطط الإسرائيلي لاجتياح رفح، قال بلينكن، للصحافيين في النمسا، إن الولايات المتحدة بحاجة إلى رؤية خطة واضحة وقابلة للتنفيذ بشأن رفح تشمل إبعاد المدنيين عن طريق الأذى، مضيفاً أن الولايات المتحدة لم تطلع بعد على خطة العملية العسكرية في رفح.

من جهته، قال الرئيس الأميركي جو بايدن إن زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر ألقى «خطاباً جيداً» الخميس، ودعا فيه إلى إجراء انتخابات جديدة في إسرائيل ووجه انتقادات قوية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووصفه بأنه عقبة في طريق السلام. وقال بايدن للصحافيين في البيت الأبيض عند سؤاله عن تصريحات شومر «لقد ألقى خطاباً جيداً». وأضاف بايدن «لقد عبّر (شومر) عن مخاوف جدية... يشاركه فيها عدد كبير من الأميركيين»، قائلاً إن الكثير من الأميركيين قلقون بشأن طريقة تعامل نتنياهو مع الحرب في غزة. وأشار إلى أن شومر أبلغ موظفي الرئاسة بأمر الخطاب في وقت سابق لإدلائه به. موقف نتنياهو المعرقل للصفقة أتى على الرغم من ترويج أنباء عن اتجاه إيجابي، إذ ذكر موقع «يديعوت أحرونوت» العبري نقلاً عن مسؤول إسرائيلي أنه «بالإمكان القول إن هناك مؤشرات إيجابية حول تقدّم معين في الاتصالات نحو صفقة جديدة، لكن من المبكر الجزم إن كان ذلك سيقود إلى تحريك المفاوضات». من جهتها، نقلت قناة «كان 11» العبرية تعليق مصدر مطلع على التفاصيل لم تسمّه، حول رد «حماس»، وجاء فيه أن «الحديث يدور عن طلبات منطقية وتقدّم إيجابي ويمكن التوصل إلى اتفاق». وتابع المصدر أن رد «حماس» يتطرق إلى مقترح باريس، وأن الحركة «لا تزال تطالب بإطلاق سراح عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين، ولكن ليس بنفس الأعداد التي طالبت بها من قبل، كما يشمل طلبات بشأن عودة الغزيين إلى شمال القطاع». وأنه «يمكن العمل على هذه الطلبات».

في وقت سابق مساء الخميس، قال نتنياهو خلال لقائه ممثلي عائلات المحتجزين الإسرائيليين في غزة: «حتى هذه اللحظة لم نردّ رد حقيقي من حماس. أما الذي قد تغيّر فعلاً، والذي جاء بعد الضغط الذي مارسته الحكومة وبفضل مساعدتكم أيضاً والذي نشاهده لأول مرة فهو الضغط القطري على حماس، الذي أسعى إليه وأدفع باتجاهه منذ فترة طويلة». وبحسب بيان صادر عن مكتبه حول تفاصيل اللقاء، قال نتنياهو للعائلات «نحن ملتزمون بإعادتهم جميعاً. حتى إذا كنا نتجه لنظام متعدد المراحل فإنه يشمل الجميع»، في إشارة إلى المحتجَزين والقتلى. وأضاف: «حتى هذه اللحظة لم نردّ رد حقيقي من حماس الذين ما زالوا يتمسكون بمطالب غير مقبولة. إنهم ليسوا بصدد التقدم، ومعنيون كذلك بإشعال المنطقة خلال شهر رمضان. هذا سعيهم وهذا هدفهم». وفي سياق متصل، تظاهر آقارب أسرى إسرائيليين في غزة، أمس الجمعة، في تل أبيب لمطالبة الحكومة بالتوصل إلى اتفاق يعيد أبناءهم من غزة.

في هذا الوقت، وفي سياق التعاون الأميركي الإسرائيلي، أفاد موقع «والاه» أمس الجمعة، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين لم يسمّهم، بأن وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت وقّع أمس الأول الخميس على تعهد للإدارة الأميركية، بأن يلتزم جيش الاحتلال لدى استخدامه الأسلحة الأميركية في الحرب على غزة بالقانون الدولي، كما وافق غالانت على دخول المساعدات الإنسانية التي تحظى بدعم أميركي إلى قطاع غزة من دون أي عراقيل. ولفت الموقع إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن سبق أن وقّع في فبراير/ شباط الماضي على مذكّرة الأمن القومي الجديدة التي يجب بموجبها الالتزام بالقانون الدولي لدى استخدام الأسلحة الأميركية. وعلى الرغم من أنها لم تشر إلى إسرائيل على وجه التحديد، إلا أن السياسة الجديدة تم وضعها بعد ضغوط من قبل أعضاء ديمقراطيين في مجلس الشيوخ، أعربوا عن قلقهم إزاء استخدام إسرائيل الأسلحة الأميركية في غزة. وطلبت الإدارة الأميركية من إسرائيل تسليم التعهد حتى منتصف مارس/ آذار الحالي، في حين من المنتظر أن يبلغ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الكونغرس بحلول 25 مارس، ما إذا كانت الالتزامات التي قدّمتها إسرائيل موثوقة، وإذا لم يصدّق بلينكن على ذلك، فقد تجمّد الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالأسلحة، وفق ما ذكره موقع «والاه». وسمح مجلس الحرب الإسرائيلي (كابينت الحرب)، يوم الأحد الماضي، لوزير الأمن غالانت بالتوقيع على التعهد، لكنه وقّع عليه فقط الخميس.

ميدانياً، واصل الاحتلال جرائمه بقتل الغزيين، ولا سيما الذين ينتظرون المساعدات. واستهدفت قوات الاحتلال لليل الخميس تجمّعاً لمواطنين غزيين كانوا ينتظرون المساعدات الإنسانية عند دوّار الكويت في مدينة غزة، «بالدبّابات والمروحيات»، وفق مكتب الإعلام الحكومي في غزة. وأعلنت وزارة الصحة في بيان أنه «وصل إلى مجمّع الشفاء الطبي 20 شهيداً و155 إصابة... جرّاء استهداف تجمّع المواطنين عند دوّار الكويت». ونفى الجيش الإسرائيلي أمس مسؤوليته عن الهجوم، وقال في بيان إنه «قام بتيسير مرور قافلة من 31 شاحنة تنقل مواد غذائية وإمدادات لتوزيعها في شمال قطاع غزة. وقبل ساعة تقريباً من وصول القافلة، أطلق مسلحون فلسطينيون النار بينما كان المدنيون في غزة ينتظرونها».

وفي حادث آخر، قال مسؤولون في غزة إن غارة جوية على مركز لتوزيع المساعدات في مخيم النصيرات وسط غزة قتلت 8 أشخاص. وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن جيش الاحتلال ارتكب 5 مجازر ضد مراكز توزيع المساعدات خلال 48 ساعة، راح ضحيتها 56 شهيداً وأكثر من 300 جريح. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 31490 شهيداً و73439 مصاباً، مشيرة إلى أن الاحتلال ارتكب 13 مجزرة في القطاع خلال 24 ساعة، راح ضحيتها 149 شهيداً و300 مصاب. وأتت هذه التطورات في وقت وصلت فيه أمس أول سفينة محمّلة بـ200 طن من الأغذية، بعد إبحارها من قبرص صباح الثلاثاء عبر ممر بحري تقرّر استحداثه لمواجهة الأزمة المستفحلة في القطاع. وبدأ مساء أمس تفريغ حمولة السفينة «أوين رمز» الإسبانية الآتية من قبرص.

وفي ظل هذه التطورات، وبعد ضغوط متزايدة لإصلاح السلطة الفلسطينية وتوحيد القيادة، كلّف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مساء الخميس، محمد مصطفى، بتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بعد نحو أسبوعين من تقديم محمد اشتية استقالته. وقال عباس في كتاب تكليف مصطفى إنه سيكون على رأس أولويات الحكومة المشكلة «قيادة وتعظيم وتنسيق جهود الإغاثة في قطاع غزة، والانتقال السريع والفعال من الإغاثة الإنسانية المطلوبة إلى الانتعاش الاقتصادي، ومن ثم تنظيم ملف إعادة الإعمار، وإعادة البناء لما دمرته آلة الحرب والعدوان في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) والشمالية (الضفة الغربية)، على أن تكون هذه الجهود ضمن رؤية واضحة تضع معالم دولة فلسطين المستقلة مؤسساتياً، وبنى تحتية وخدمات». ومن مهام الحكومة الجديدة «وضع الخطط واليات التنفيذ لعملية إعادة توحيد المؤسسات ما بين محافظات الوطن».

لكن القرار قوبل بانتقادات من فصائل فلسطينية، إذ قالت حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية» و«المبادرة الوطنية»، في بيان نشرته «حماس» على «تليغرام» أمس، إن «اتخاذ قرارات فردية كتشكيل حكومة جديدة من دون توافق وطني هو تعزيز لسياسة التفرد وتعميق للانقسام»، معتبرة أن «هذه الخطوة تدل على عمق أزمة قيادة السلطة والفجوة الكبيرة بينها وبين شعبنا وتطلعاته». وأضافت أن «من حقّ شعبنا أن يتساءل عن جدوى استبدال حكومة بأخرى، ورئيس وزراء بآخر، من ذات البيئة السياسية والحزبية». ودعت «كل القوى الوطنية، خصوصاً الإخوة في فتح، إلى التوافق على إدارة هذه المرحلة المفصلية».

نازحون في النصيرات وسط غزة أمس (فرانس برس)

شولتز إلى الأردن وإسرائيل

يزور المستشار الالماني اولاف شولتز الاردن واسرائيل اليوم وغدا. وقال المتحدث باسم المستشار الالماني شتيفن هيبشتريت، في موتمر صحافي امس الجمعة، ان شولتز سيجري محادثات مع الملك الاردني عبد الله الثاني (الصورة) اليوم السبت، والرئيس الاسرائيلي اسحق هرتسوغ ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو غدا الاحد، وسيبحثر مجددا «ضد اي هجوم اسرائيلي على مدينة رفح»، وسيدعو الى «تعزيز الامدادات الانسانية» الى قطاع غزة.

إسرائيل ترجح قتل مروان عيسى

افادت هيئة البث الاسرائيلية، امس الجمعة، بان الجهات الامنية الاسرائيلية ابلغت المستوى السياسي بازدياد المؤشرات على استشهاد القيادي في حركة حماس مروان عيسى بعد قصف اسرائيلي لموقع في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، ليلة السبت الاحد الماضية، قال الاحتلال ان عيسى تواجد فيه. واوضحت ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو عقب لدى تلقيه التحديث من المسوولين الامنيين، ان «هذا انجاز مهم وكبير لاسرائيل».

إضاءة

تطمينات إسرائيلية لمصر قبل اجتياح محتمل لرفح

حصلت مصر على تطمينات من إسرائيل، تراعي مخاوفها بشأن العملية التي تؤكد حكومة الاحتلال أن الجيش الإسرائيلي عازم على شنّها في رفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر مصري خاص، لـ«العربي الجديد»، إن «الاتصالات المصرية الإسرائيلية، على المستوى الأمني، في الفترة الأخيرة، تبلورت حول العملية العسكرية الإسرائيلية المحتملة في مدينة رفح الفلسطينية»، لافتاً إلى أن الجانب المصري «حصل على تعهدات من إسرائيل، بأنه إذا تم تنفيذ تلك العملية، فستكون وفق ضوابط معينة لراعي المخاوف المصرية، والمتمثلة في الأساس بالقلق من حدوث موجات نزوح جماعية من الفلسطينيين نتيجة العمليات العسكرية».

وقال المصدر إن «الهاجس الأكبر لدى الإدارة المصرية، هو ما بعد اجتياح رفح، أن اجتياح المدينة، وإنهاء المعركة الأخيرة جنوبي غزة، وفي حال استطاع جيش الاحتلال تصفية باقي قيادات حماس، والنسبة الكبرى من المقاومة الفلسطينية المسلحة في القطاع، فإن المشكلة الأكبر بالنسبة إلى مصر ستكون بعد ذلك، وكيفية التعامل مع الأمر الواقع الذي سيفرضه الاحتلال في قطاع غزة»، على حدّ قوله. وأوضح المصدر أن «كون إسرائيل تجثم على قطاع غزة، وتستغل بقوة عسكرية كبيرة، بعد الدعم العسكري والسياسي الضخم الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة، ودول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا، في الأشهر الخمسة الأخيرة، وأدى إلى تعظيم قدراتها العسكرية، سيكون مثار قلق لمصر، ومن المؤكد أنه سيشكل هاجساً أمنياً خطيراً على حدودها الشرقية».

وأعاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التحذير من شنّ إسرائيل عملية عسكرية لاجتياح مدينة رفح. وقال في كلمة ألقاها بمقر أكاديمية الشرطة في العاصمة المصرية القاهرة، أمس الجمعة، إن «مصر تسعى بكل جهد إلى التوصل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإنقاذ المدنيين الأبرياء في القطاع من ويلات الحرب المستمرة منذ أكثر من 5 أشهر». وأعرب عن «تمنياته بالتوصل خلال الأيام القليلة المقبلة إلى وقف إطلاق النار في غزة»، فيما حذر من «خطورة اجتياح رفح ومن اتساع نطاق الحرب».

وفي سياق ذلك، قال خبير حفظ السلام الدولي السابق في البلقان، وضابط الاتصال السابق في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، أيمن سلامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الإدارة الأميركية على قلب رجل واحد مع دولة الاحتلال في هدف التخلص من حماس، وربما تكون الجهود الأميركية الخجولة في الفترة الأخيرة، والتي هي مجرد ذرّ للرماد في العيون، والتي تتوج الآن بإنشاء ميناء مؤقت وممرات إنسانية بحرية إلى قطاع غزة، مجرد تمويه أو تغطية عن السكوت والتماهي الأميركي مع اقتحام عسكري ضخم في رفح الفلسطينية». وشدّد سلامة على أن «اقتحام رفح من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، دون أي اعتبار لدولة الجوار (مصر)، والتي ترتبط معها بمعاهدة دولية، وهي معاهدة السلام الموقعة عام 1979، يعد انتهاكاً صريحاً وصارخاً وتحدياً للبروتوكول المعدل الأول لتلك المعاهدة، والذي أبرمته الدولتان في عام 2005، والمعني بممر صلاح الدين (فيلادلفيا)». وقال إن «حديث (رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو عن خطة لإجلاء المدنيين غير المشتركين في النزاع المسلح، من رفح الفلسطينية، قبل شنّ عملية عسكرية إسرائيلية ضخمة في المدينة، هو جنون مطبق، فكيف يعيد توطين ما يناهز مليون ونصف المليون مدني، وما هي المناطق الآمنة والممرات الإنسانية التي سيسلكها هؤلاء، وما هي المناطق التي يستطيع أن يوفرها جيش الاحتلال لكل هذا العدد؟».

من جهته، قال الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمار فايد، لـ«العربي الجديد»، إن «مصر لا تريد عملية في رفح، لكنها في الوقت نفسه غير قادرة على إلزام الاحتلال بأي شيء، لأنها تراهن فقط على ضغوط سياسية ودبلوماسية محدودة، من دون أن تستخدم بجدية أوراقاً مثل العلاقات الاقتصادية واتفاقية السلام». وأضاف: «أعتقد أنه لولا الضغوط الأميركية لما تأخر الاحتلال في تنفيذ هجوم رفح، لكنه الآن يسعى لإرضاء واشنطن بالسماح بعودة بعض النازحين قبل الهجوم». وتابع: «في كل الأحوال فإن أي عملية في رفح، ستنتج عنها احتمالات مرتفعة لموجة نزوح إلى مصر، لأنه ليس من المتوقع عودة كل النازحين في رفح إلى أماكنهم المدمرة، وبالتالي فإن الأبواب التي تتحدث منه مصر، سيتحقق على الأرجح».

بدوره، قال نائب رئيس المركز العربي للدراسات السياسية، مختار الغباشي، لـ«العربي الجديد»: «لا أتصور أن تقبل مصر بعملية عسكرية في رفح، أيا كان شكلها، في ظل هذا النازحين المهول، عند أقرب نقطة إلى رفح المصرية، فهذه مسألة في منتهى الخطورة على الأمن القومي المصري بشكل عام». وأضاف أن «وجود حماس والمقاومة الفلسطينية بتنوعاتها وأيديولوجياتها المختلفة، هو ما يقود المواجهة مع العدو الإسرائيلي في قطاع غزة»، موضحاً أن «وجود المقاومة وكون غزة محررة من أي إسرائيلي، مسألة مهمة جداً بالنسبة إلى مصر، والمطلوب هو تحرير الضفة الغربية أيضاً، والقدس، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران عام 1967».

> السيسي: مصر تسعى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة

مليون ونصف المليون فلسطيني موجودون في رفح (جهاد الشرافي/الأناضول)

متابعة

«رويترز» تروّج لتحييد «حزب الله» إيران عن الحرب

> كشف تقرير لوكالة «رويترز»، نشر أمس الجمعة، أن «حزب الله» أبلغ إيران قراره خوض القتال ضد إسرائيل، في أي حرب واسعة النطاق، بمفرده، من دون أن تستخدم إيران أراضي لبنان

بيروت ـ **رينا الجمّال**

بعد دخول المواجهات بين «حزب الله» والاحتلال الإسرائيلي شهرها السادس، كشف مصدر إيراني أن «حزب الله» أبلغ طهران قراره خوض أي حرب واسعة النطاق ضد إسرائيل بمفرده، وذلك في موازاة ردّ رسمي لبناني على مبادرة فرنسية لوقف التصعيد على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. ونقلت وكالة «رويترز»، أمس الجمعة، عن مصدر إيراني قوله إن الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله «طمأن» قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني إسماعيل قاآني بأنه «لا يريد أن تتجر إيران إلى حرب مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، وأن «حزب الله سيقاتل بمفرده، لأن هذه معركتنا». وذكرت الوكالة أن قاآني زار لبنان في فبراير/شباط الماضي والتقى نصرالله، حسب ما أفاد 7 مصادر لـ«رويترز»، وهم 4 إيرانيين وشخصان إقليميان ولبناني، والتقاء كان الثالث من نوعه بين الطرفين على الأقل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والثاني في بيروت. وأوضح 3 من المصادر، وهم إيرانيون من الدائرة الداخلية للسلطة في طهران، أن مباحثات قاآني ونصر الله في اللقاء الذي لم يُبلغ عنه سابقاً، تطرقت إلى احتمال شن هجوم إسرائيلي كامل على لبنان، يؤثر على «حزب الله». واعتبر هؤلاء أن مثل هذا التصعيد قد يضغط على إيران للرد بقوة أكبر مما فعلت حتى الآن منذ 7 أكتوبر. وأضافت المصادر الإيرانية في الدائرة الداخلية للسلطة أنه «إذا قامت إسرائيل بعمل عسكري كبير ضد حزب الله، فقد تجد طهران نفسها مضطرة إلى تكثيف حربها بالوكالة».

وقال «مصدران متوافقان مع آراء الحكومة في طهران»، بحسب «رويترز»، إن «إيران وحزب الله يدركان المخاطر الجسيمة لحرب أوسع نطاقاً في لبنان، بما في ذلك الخطر الذي يمكن أن ينتشر ويؤدي إلى ضربات على المنشآت النووية الإيرانية». وذكرت مصادر «أنه لا توجد رغبة لدى إيران في الحرب المباشرة مع إسرائيل»، ووفقاً لأحد المصادر الإيرانية في الدائرة الداخلية للسلطة، «لا يريد المرشد علي خامنئي أن تمتد الحرب إلى إيران». ومع ذلك، أقر مسؤول أمني إيراني لـ«رويترز» بأن «تكلفة مثل هذا التصعيد قد تكون باهظة جداً بالنسبة للجماعات المتحالفة مع إيران، ومشاركة إيران بشكل مباشر قد تخدم مصالح إسرائيل وتوفر مبرراً لاستمرار وجود القوات الأميركية في المنطقة». وبحسب «رويترز»، فإن مصدرين أميركيين وآخر إسرائيلي ذكروا للوكالة أن «إيران تريد تجنب رد فعل سلبياً من حرب بين إسرائيل وحزب الله».

ونقلت وكالة «رويترز» عن 3 مصادر فلسطينية أن «حماس توقعت أن تدعمها إيران بعد 7 أكتوبر». وذكر مسؤول إيراني أنه «قبل اللقاء مع نصر الله في بيروت، تراس قاآني اجتماعاً في إيران، في مطلع فبراير الماضي، مع قادة العمليات في فصائل باليمن والعراق وسورية، وثلاثة ممثلين عن حزب الله ووفد من الحوثيين». وأضاف المسؤول لـ«رويترز» أن «القائد العام للحرس الثوري اللواء حسين سلامي كان حاضراً أيضاً، لكن حماس لم تشارك في اللقاء».

في بيروت، سلّم وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب الردّ الرسمي اللبناني على الورقة الفرنسية المقترحة لوقف التصعيد بين «حزب الله» وإسرائيل إلى السفير الفرنسي في لبنان هيرفي ماغرو.

واعتبر الرد اللبناني أن المبادرة الفرنسية خطوة مهمة للوصول إلى السلام والأمن، حسب بيان وزارة الخارجية، الذي شدّد على أن لبنان «لا يرغب بالحرب ويطالب بالتطبيق الكامل للقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)». من جهته، اعتبر بو حبيب في تصريحات صحافية أن «المبادرة الفرنسية فيها الكثير من النقاط الجيدة والمقبولة»، وكان رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي قد اتجر الجواب اللبناني على المقترحات الفرنسية وأرسله إلى بو حبيب. وقال مصدرٌ مقرّبٌ من ميقاتي، لـ«العربي الجديد»، إن «لبنان منفتح على المفاوضات وقيام اجتماعات في الناقورة، مقرّ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، برعاية أممية، على غرار تلك التي حصلت في ملف ترسيم الحدود البحرية (في عام 2022)، لكنه متمسّك بموقفه لناحية استعادته كامل الأراضي اللبنانية المحتلة التي وثقتها الاتفاقيات والوثائق الدولية».

من جهته، أشار مصدر نيابي في «حزب الله»، لـ«العربي الجديد»، إلى أن «لا علاقة للحزب بالمفاوضات التي تحصل، فهذه تعود للدولة اللبنانية على غرار ما حصل في الترسيم البحري»، مشدّداً على أن «لبنان يرفض فصل جبهته عن جبهة غزة، وعندما يتوقف العدوان الإسرائيلي، فعندها كل حادث حديث». واعتبر أن «موقف حزب الله واضح بأن كل المقترحات التي يأتي بها المبعوثون والموفدون تخدم الإجندة الإسرائيلية، فالغرب لا تهمّه مصلحة لبنان، بل مصلحة إسرائيل، وبالنسبة إلى الحزب، فهو لن يخضع لأي إملاءات أو شروط إسرائيلية وخارجية».

من آثار الغارة الإسرائيلية على سرعين، 12 مارس الحالي (فرانس برس)

> سلّم لبنان ردّه الرسمي إلى فرنسا بشأن اقتراحها لوقف التصعيد

وفي فبراير الماضي، تسلّم لبنان المقترح الفرنسي الذي تمحور حول إتمام التهدئة تمهيداً لوقف إطلاق النار، ومن ثم قيام مفاوضات حول النقاط الخلافية في «الملف البرّي». ودعا المقترح «قوة الرضوان» (نخبة حزب الله) إلى الانسحاب لمسافة تبعد 10 كيلومترات عن الحدود، وهدم جميع المباني والمنشآت القريبة من الحدود، إلى جانب نشر ما يصل إلى 15 ألف جندي من الجيش اللبناني في جنوب البلاد. من جهته، سبق للمبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين أن قدّم مقترحاً يرتكز على أولوية وقف الأعمال العسكرية، من ثم تُبحث النقاط الخلافية، سواء على صعيد انسحاب «حزب الله» من الحدود وتعزيز التعاون بين الجيش اللبناني و«يونيفيل»، وحل الملف البري.

ونبّه هوكشتاين خلال زيارته إلى بيروت، في 4 مارس/آذار الحالي، من أن وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار هو غير كاف والتصعيد أمر خطير، والحرب المحدودة لا يمكن احتواؤها، لافتاً إلى أن الهدنة التي يُعمل عليها في غزة لا تعني بالضرورة أنه ستنسحب تلقائياً على لبنان. ميدانياً، شنت الطائرات الإسرائيلية غارات عدة، أمس الجمعة، على اللبونة والناقورة وعيتا الشعب وكفركلا وعلما الشعب وميس الجبل وحولا والجبين، مستهدفة منازل في بعضها. وقصف الاحتلال مدفعياً تلة حمامص ومحيط الوزاني والجبين وميس الجبل. واستهدف «حزب الله» مواقع بركة ريشا ورويسات العلم والرادار والمرج والمالكية، وتجمعاً لجنود الاحتلال قرب موقع الراهب. وليل الخميس ـ الجمعة، شنّ الطيران الإسرائيلي غارات على عدة بلدات لبنانية، فضلاً عن قصف قرى عدة مدفعياً، بينما استهدف «حزب الله» موقعي بياض بليدا والراهب.

الحدث

مرّ يوم الجمعة الأول في شهر رمضان على الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية المحتلتين، بحزن وغضب، بعدما قيّدت حكومة الاحتلال بشكل غير مسبوق، وصولهم إلى المسجد الأقصى في القدس، وقمع حقّهم في حرية العبادة، وحوّلت البلدة القديمة في القدس ومحيطها إلى ثكنة عسكرية. وبينما قدّرت الأوقاف الإسلامية في القدس، عدد المصلين في الأقصى، في يوم الجمعة الأول من رمضان، بـ80 ألفاً، قالت شرطة الاحتلال إن عدد المصلين هو نصفهم، فيما كانوا العام الماضي 150 ألفاً

جمعة القدس والضفة

عسكرة غير مسبوقة وقطع أوصال البلدة القديمة

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
مالك نبيل
رام الله ـ **محمود السعدي**

مرّ يوم الجمعة الأول في شهر رمضان، هذا العام، على الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية المحتلتين، بأجواء من الحزن والصمت والغضب، ليس بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة فحسب، بل بعدما قيّد الاحتلال بشكل غير مسبوق، الوصول إلى المسجد الأقصى في القدس، فيما تحوّل الحرم الإبراهيمي في الخليل، الذي أضحى منذ سنوات هدفاً للمستوطنين، إلى ما يشبه المكان المهجور، بفعل تشديد قوات الاحتلال إجراءاتها للدخول والخروج منه. وتباينت أعداد المصلين في الأقصى، أمس، بين تلك التي قدّرتها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وبين شرطة الاحتلال، وظلت أقلّ بكثير ممن أدوا صلاة الجمعة الأولى من رمضان العام الماضي، فيما حوّلت قوات الاحتلال البلدة القديمة من القدس إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، ما نزع عنها أي ملامح لابتهاج الفلسطينيين بشهر الصوم.

ووسط إجراءات أمنية مشددة فرضتها قوات الاحتلال تضمنت عزل البلدة القديمة في القدس المحتلة والمسجد الأقصى عن محيطها من البلدات والأحياء المقدسية، أدى أكثر من 80 ألف فلسطيني أمس، صلاة الجمعة الأولى من رمضان، بحسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس. وتمكنت أعداد قليلة من المصلين، من القدس والضفة، من الوصول للأقصى، بفعل الإغلاق التام لمحاور الطرق التي تؤدي إلى البلدة القديمة من القدس، واضطرار الفلسطينيين الوافدين إلى المدينة للسير على الأقدام مسافة كيلومترين، بعدما منعت شرطة الاحتلال دخول المركبات إلى أماكن ركون السيارات في محيط البلدة القديمة.

وقال المدير العام لدائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى، الشيخ عزام الخطيب، لوكالة «فرانس برس»، إن «نحو 80 ألفاً شاركوا في صلاة أول جمعة من رمضان»، لافتاً إلى أنهم كانوا «نحو 150 ألفاً العام الماضي». في المقابل، قدّر قائد شرطة الاحتلال ياكوف شبتاي عدد المصلين أمس، بـ40 ألفاً.

من جهته، تطرق خطيب الأقصى الشيخ عكرمة صبري، وهو رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، في خطبته أمس، إلى حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، مندداً بالصمت الدولي على هذه الجرائم التي تمارس بحق المدنيين العزّيين من نساء وأطفال، وعجز المجتمع الدولي عن وقفها. وجدّد صبري الموقف العام من المسجد الأقصى، قائلاً: «لا مساومة على الأقصى، وهو حق خالص للمسلمين غير خاضع للتفاوض». وعقب انتهاء صلاة الجمعة، أدى المصلون صلاة الغائب على أرواح الشهداء الفلسطينيين.

ولم توفر سلطات الاحتلال، أمس، طواقم الإسعاف والفرق الطبية من قيودها، والتي فرضتها على دخولهم إلى الأقصى، وأقدمت على الاعتداء على بعض العاملين في هذه الفرق، خصوصاً طواقم الإسعاف ومنعتهم من الدخول لتقديم المساعدة لمحتاجيها داخل ساحات الأقصى كما اعتادوا في كل عام. وفي هذا السياق، قال رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس، سفيان البسيط، لـ«العربي الجديد»، إن «ما جرى هو منع للطواقم والفرق الطبية ودفعها بالقوة من منطقة باب الأسباط وعلى جميع أبواب الأقصى»، معرباً عن استغرابه «من تصرفات قوات الاحتلال رغم التنسيق المسبق من قبل دائرة الأوقاف الإسلامية بما يسمح من تمكين عمل هذه الطواقم».

وفي المشهد العام، بدت شوارع وأسواق البلدة القديمة في القدس، على غير حالها في كل رمضان، ولم تشهد أسواقها ازدحامها المألوف في شهر الصوم، فيما دفعت قوات الاحتلال بأكثر من 3 آلاف من عناصرها إلى القدس، وداخل أسوار بلدتها القديمة. واعتلت قوات من شرطة الاحتلال أمس، أسطح المحكمة التنكزية المطلة على ساحات الأقصى، وحيث توجد نقاط رصد ومراقبة متطورة وضعتها قوات الاحتلال قبل سنوات وأضافت إليها هذا العام مجسات صوتية وللمراقبة.

وكانت قوات الاحتلال شرعت منذ مساء أول من أمس، بإغلاق جميع محاور الطرق المؤدية إلى البلدة القديمة من القدس ومحيطها، وعزّزت تواجدها على حواجز الاحتلال المنتشرة حول المدينة من جهاتها الأربع، إضافة إلى نصب حواجز على مداخل الأحياء المطلة على البلدة القديمة والمتاخمة لها حيث دققت بأوراق الداخلين إليها والمغادرين منها. وأول من أمس، انضمت 4 وحدات احتياطية من حرس الحدود إلى القوات الموجودة، والتي تم تجنيدها في الأيام القليلة الماضية.

هذه التدابير، والتي اتخذتها قوات الاحتلال على حواجزها ونقاط العبور المؤدية إلى القدس من مختلف محافظات الضفة الغربية، تزامنت مع وصول حشود كبيرة من مواطني الضفة إلى الحواجز العسكرية، للعبور إلى القدس، إلا أنه تم منع حتى كبار السن من الفلسطينيين، ليبقى الدخول مرهوناً بالفحص الأمني، رغم حصول الوافدين على تصاريح خاصة وتجاوز أعمارهم الـ60.

وطبقت قوات الاحتلال إجراءات أمنية صارمة تلزم حملة تصاريح الدخول إلى القدس لدى عودتهم من أداء الصلاة بختم بطاقات خاصة على ماكينات ثبتت في الحواجز، كإثبات على عودتهم وعدم بقائهم في القدس. وكان نحو 70 ألف مصل أدّوا صلاة العشاء والتراويح في المسجد الأقصى ليل الخميس ـ الجمعة، وسط انتشار كثيف لقوات الاحتلال أيضاً في القدس، وعند بوابات المسجد التي شهدت ازدحاماً شديداً بفعل الأقفاص الحديدية التي وضعتها شرطة الاحتلال على أبواب الأقصى لتعزيز الحماية والأمن لعناصرها. ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس، إقدام قوات الاحتلال على منع آلاف المصلين من الضفة والقدس، من الوصول إلى الأقصى في الجمعة الأولى من رمضان، مؤكدة أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو «خدع العالم عندما اختبأ وأخفى موقفه الحقيقي من منع حرية العبادة خلف جملة لا تغيير على السنوات السابقة».

وفي الضفة الغربية، واصلت قوات الاحتلال أمس، حملة اقتحاماتها، التي طاولت بلدة عرابة جنوب جنين، فيما اعتقلت 4 فلسطينيين من مدينة طولكرم، وداهمت بلدة بلعا، شمال المدينة. كما اندلعت مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في مدينة طولكرم وعلى أطراف مخيمها. واقتحمت قوات الاحتلال أيضاً بلدة الرام شمال القدس، ومخيم الفارعة شمالي الضفة، حيث شاركت جرافات الاحتلال بتدمير البنية التحتية.

في غضون ذلك، قبول فرض إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عقوبات على موقعين استيطانيين إسرائيليين و3 مستوطنين أول من أمس، بفتور فلسطيني، لاسيما مع مواصلة واشنطن دعم حكومة الاحتلال في ممارساتها في الضفة وعدوانها في غزة، فيما لا يبدو أن الفلسطينيين يعوّلون على مثل هذه العقوبات لكبح توحش المستوطنين. واتهمت واشنطن المستوطنين المستهدفين، بتقويض الاستقرار في الضفة، وناشدت إسرائيل فعل المزيد لمنع عنف المستوطنين الذي تقول واشنطن إنه عقبة أمام السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن الموقعين المعروفين باسم «موشيز فارم» و«زفير فارم» كانا قاعدتين للعنف ضد الفلسطينيين.

وكانت إدارة بايدن قد فرضت في شهر فبراير/شباط الماضي عقوبات على 4 إسرائيليين اتهمتهم بالتورط في عنف المستوطنين بالضفة. وأكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، أول من أمس، أن واشنطن «ستواصل اتخاذ إجراءات ضد أولئك المتورطين» فيما وصفه «بعنف المتطرفين الذي يهدد السلام والأمن في الضفة الغربية». ورأت وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس، في بيان، أن «وتيرة اعتداءات المستوطنين على شعبنا وأرضه وممتلكاته ومقدساته تتصاعد، كلما أقدمت دولة على فرض عقوبات ولو جزئية عليهم».

احاطت قوات الاحتلال وشرطته نفسها بأقفاص حديدية (رونالدو شميدت/فرانس برس)

مُنع كبار السن من فلسطينيي الضفة من دخول القدس

قدّرت شرطة الاحتلال عدد المصلين في الأقصى بـ40 ألفاً

استراليا تستأنف تمويل «أونروا»

اعلنت وزيرة الخارجية الاسترالية بيني وونغ (الصورة)، امس الجمعة، ان بلادها ستستأنف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، بعد شهرين تقريبا من تعليق التمويل. واوضحت ان استراليا تشاورت مع «اونروا» والدول المانحة، وكانت راضية عن الضمانات التي تمّ وضعها. وقالت: «يوجد اطفال واسر يتضورون جوعا، ولدينا القدرة على مساعدتهم»، مؤكدة ان الوكالة «اساسية في تقديم المساعدات» لهم.

تقرير

مفاوضات واشنطن وبغداد: تعديل دور التحالف الدولي

اكدت مصادر عراقية ان مباحثات واشنطن وبغداد حول الوجود الاميركي في العراق لم تتطرق حتى الآن إلى انسحاب تلك القوات، بل تذهب إلى انتقال التحالف لدور جديد

بغداد ـ **زيد سالم**، **عادل النواب**

تواصل ثلاث لجان عسكرية فرعية من العراق والولايات المتحدة إعداد تقييم شامل للوضع الأمني في العراق، يتضمن مدى التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش»، وضمان عدم عودته مجدداً كمصدر خطر على الأمن العراقي، وجاهزية القوات العراقية لإدارة الأمن في البلاد بما فيها الحدود الدولية مع دول الجوار، وحاجتها الحالية للتحالف الدولي في مهام مثل الغطاء الجوي والمعلومات الاستخبارية، والذخيرة، والإسناد، وغيرها. ومن المقرّر، وفقاً لمصادر مطلعة في بغداد تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن يعقد الجانبان العراقي والأميركي اجتماعاً جديداً خلال النصف الثاني من شهر مارس/آذار الحالي، على أن تنتقل الجلسات لاحقاً إلى واشنطن. وسيكون ذلك منوطاً، بحسب المصادر، بزيارة مرتقبة لرئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني إلى الولايات المتحدة، لم يُحدّد موعد رسمي لها لغاية الآن.

وقال مسؤول رفيع في الحكومة العراقية، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن الجولات الحالية، التي عقدت وعددها ثلاث، لم تتطرق إلى فكرة بقاء أو رحيل تلك القوات كما يُروّج خطأ من قبل وسائل الإعلام، إنما هي اجتماعات فنية عسكرية وأمنية يُبحث خلالها وضع البلاد الأمني وجاهزية القوات العراقية وأماكن الخطر أو الثغرات، إلى جانب احتياجات القوات العراقية من الدعم الجوي والإسناد للقوات البرّية والتغطية الاستخبارية وتحليل المعلومات، خصوصاً في ما يتعلق بالجانب السوري الذي ينشط فيه «داعش» كخلايا متناثرة. واستؤنفت، في فبراير/شباط الماضي، المحادثات الثنائية بين بغداد وواشنطن بشأن انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، مع اعتماد «خفض مدروس وتدريجي»، وصولاً إلى إنهاء مهمة قوات التحالف الدولي لمكافحة «داعش»، وفق البيانات الرسمية العراقية.

وجاءت هذه المحادثات بالتزامن مع هجمات متبادلة، شبه يومية، غلّفت تشنّ بين الفصائل المسلحة العراقية الحليفة لإيران، والقوات الأميركية الموجودة في قواعد متفرقة ببغداد والأنبار وأربيل (وسورية)، منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على خلفية انطلاق عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأكد مسؤول عسكري عراقي، لـ«العربي الجديد»، أن «الولايات المتحدة طرحت استقلالية الجيش العراقي وقدرته على البقاء كمؤسسة لكل العراقيين، وعدم تحوله إلى قوة ثانية»، في إشارة واضحة من المسؤول إلى المنظومة الفصائلية المسلحة المدعومة من طهران والتي تخطى عددها عتبة 200 ألف مسلح موزعين على نحو 80 فصيلاً وتشكيلاً مسلحاً. واعتبر المسؤول أن الاجتماعات الحالية بين اللجان العراقية والأميركية تسير جيداً، لكنها ليست مفاوضات على بقاء أو تمديد عمل التحالف، بقدر ما هي إعداد دراسة ورؤية ميدانية وعسكرية لحكومتي البلدين من قبل القيادات العسكرية المشاركة فيها.

ولفت المصدر إلى أن الجو العام في تلك المباحثات يذهب إلى انتقال جديد لدور التحالف الدولي في العراق، للتدريب وتبادل المعلومات، وضمن قواعد ومعسكرات خاضعة لإدارة بغداد، وليس إنهاء دوره، وهذا ما يبدو واضحاً من تسريبات تصل من دوائر القرار في حكومة السوداني، وسيكون هذا الانتقال ضمن جدول زمني قد يمتد إلى نهاية عام 2026، وفقاً للمسؤول ذاته.

والأسبوع الماضي، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر، وصفته بـ«الكبير» في الحكومة العراقية، قوله إن «المحادثات بين الولايات المتحدة والعراق حول انسحاب القوات الأميركية والدولية بالكامل من العراق قد تستمر إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل». قبل ذلك، نفى المبعوث الأميركي للتحالف الدولي إيان مكاري وجود خطة في الوقت الحالي لانسحاب القوات الأميركية والتحالف الدولي من العراق. وتزامنت تصريحات مكاري مع تعليقات مغايرة للمسؤولين العراقيين، وأبرزهم السوداني، والتي تهدف إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأميركية، وإنهاء دور التحالف الدولي في العراق. وقال السوداني، في وقت سابق هذا الشهر، إن «إخراج القوات الأميركية من العراق هو أحد الالتزامات الأساسية للحكومة قبل الأحداث الأخيرة في غزة»، مبيناً أن «المحادثات مع الجانب الأميركي تأخرت بسبب الأحداث في غزة».

من جهته، أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، يوم الثلاثاء الماضي، في تصريحات متلفزة، أنه «يجب إعطاء الفرصة للحكومة في ملف التفاوض مع الولايات المتحدة بخصوص ملف إنهاء مهمة التحالف الدولي»، مبيناً أن العراق «ليس بحاجة لقوات أجنبية على الأرض، ورئيس الحكومة يشرف شخصياً على إدارة ملف إنهاء وجود التحالف الدولي».

من جهته، قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كريم المحمداوي، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة السوداني «جادة في ملف إنهاء عمل التحالف الدولي، والحوار ما زال مستمرا لحسم هذه القضية». لكن المحمداوي لم ينكر وجود ما وصفه بـ«مخاوف حقيقية من التسويف وكسب الوقت الأميركي في الحوار، بهدف تأخير إنهاء مهام التحالف الدولي»، من دون أن يستبعد أن «تكون هناك نيّة أميركية لتأجيل هذا الملف إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، لكن مقابل ذلك، سيكون هناك موقف بالضغط السياسي والشعبي للإسراع بحسم هذه المسألة».

المحمداوي: سيكون هناك موقف بالضغط السياسي والشعبي

متابعة

ضربات الحوثيين تبلغ المحيط الهندي

وسع الحوثيون من ضرباتهم لتصل إلى المحيط الهندي، في حين حذر المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ من انجرار البلد إلى الحرب

بدأ الحوثيون توسيع مجال ضرباتهم الصاروخية وعبر الطائرات المسيّرة لتصل إلى المحيط الهندي، وذلك بعد تهديد زعيم جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) عبد الملك الحوثي أن جماعته ستمنع مرور السفن الإسرائيلية من المرور في المحيط الهندي باتجاه رأس الرجاء الصالح، في حين نجت سفينة تجارية من هجوم جديد. وذكرت وكالتا «أمبري» و«بو كاي أم تي أو» البريطانيتان، في بيانين أمس الجمعة، أنهما تلقتا بلاغاً من سفينة يفيد بأنها نجت من هجوم صاروخي قبالة سواحل الحُديدة اليمنية، بعدما كانت أعلنت تعرّضها لأضرار. وكانت «بو كاي أم تي أو»، التي تديرها القوات الملكية البريطانية، ذكرت، في بيان فجر أمس الجمعة، أن «سفينة تجارية أبلغت عن إصابتها بصاروخ وأنها تعرّضت لبعض الأضرار»، لكنها أكدت، بعد ساعات، أنه «بعد تفقّد السفينة في وضح النهار، أفاد الربان أن السفينة لم تتعرض لأي إصابة ولم تصب بأي ضرر»، مشيرة إلى أن طاقمها بخير وتواصل الإبحار نحو مقصدها. وكانت شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري تلك المعلومات، موضحة أن «السفينة كانت مسجّلة على أنها تابعة لإسرائيل، ولكن تمّ تغيير ملكيتها في فبراير/شباط 2024»، مشيرة إلى أنها كانت متّجهة من سنغافورة إلى قناة السويس وعلى متنها حراس مسلّحون. ولفتت إلى أن السفينة كانت قد نجت أمس الأول الخميس من هجوم صاروخي آخر جنوب شرق مدينة عدن بجنوب اليمن.

وكان المتحدث العسكري باسم الحوثيين أعلن، في بيان أمس الجمعة، استهداف «سفينة بأسيفيك 01 إسرائيلية في البحر الأحمر، وذلك بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة». وأضاف: «نفذ سلاح الجو المسير عملية استهداف مدمرة أميركية في البحر الأحمر، وذلك بعدد من الطائرات المسيّرة، وقد حققت العملية أهدافها بنجاح». وتابع أنه «تنفيذاً لتوجيهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي، بدأت القوات المسلحة اليمنية، وبعون الله تعالى، بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية ضد السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بالإسرائيليين أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة لتشمل المحيط الهندي طريق رأس الرجاء الصالح». وأعلن أن «القوات المسلحة اليمنية، وفي إطار تنفيذ هذه التوجيهات نفذت ثلاث عمليات نوعية ضد سفن إسرائيلية وأميركية في المحيط الهندي، وذلك بعدد من الصواريخ البحرية المناسبة والطائرات المسيّرة، وقد حققت العمليات الثلاث أهدافها بنجاح».

وكان عبد الملك الحوثي أعلن، مساء أمس الأول الخميس، توجه الحوثيين إلى منع عبور السفن المرتبطة بإسرائيل حتى عبر المحيط الهندي ومن جنوب أفريقيا باتجاه طريق رأس الرجاء الصالح. وقال، في خطاب متلفز: «لدينا ما يقارب 34 شهيداً دون الجرحى»، ضمن العمليات التي تنفذها الجماعة على السفن في البحرين الأحمر والعربي والممرات المائية المحيطة بهما. وأوضح أن «العمليات العسكرية مستمرة في القصف الصاروخي لاستهداف السفن المرتبطة بالعدو الإسرائيلي والمتورطة معه»، مشيراً إلى أنها تعتمد بالدرجة الأولى على القصف الصاروخي، وبالطائرات المسيّرة والعمليات البحرية. وكشف أن «عمليات الإسناد في هذا الأسبوع كانت 12، باستهداف السفن والبارجات ونُفّذت بعدد 58 صاروخاً بالستياً ومجنحاً وطائرة مسيّرة في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن»، مشيراً إلى أن «إجمالي الأهداف بلغ 73 سفينة وبارجة (منذ بدء عمليات الجماعة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي)، في حين وصلت 3 عمليات إلى المحيط الهندي». وتابع أن «عملياتنا مستمرة ما دام العدوان والحصار على غزة مستمرّين»، مشدداً على أن «ما يمكن أن يوقف عملياتنا البحرية هو وقف العدوان والحصار على غزة فقط». وبخصوص الضربات التي ينفذها الجيشان الأميركي والبريطاني على أهداف تابعة للحوثيين في اليمن، قال الحوثي إن «العدوان الأميركي البريطاني لن يؤثر على مسار العمليات التصاعدي في المدايات والزخم والدقة والقوة».

في المقابل، أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، في بيان مساء الخميس الماضي، تدمير «تسعة صواريخ مضادة للسفن وطائرتين من دون طيار في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن»، مشيرة إلى أن هذه الأسلحة «تم تحديدها تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية في المنطقة». وأشارت إلى أنها دمرت هذه الأسلحة بعد إطلاق الحوثيين أربعة صواريخ بالستية مضادة للسفن، سقط اثنان منها في خليج عدن والاثنان الآخران في البحر الأحمر، من دون أن يسفر أيّ منها عن أضرار. ونقلت وكالة «سبا»، بنسختها التابعة للحوثيين، أمس الجمعة، عن مصدر أمني قوله إن «عدواناً أميركياً بريطانياً استهدف بثلاث غارات مديرية عبس في محافظة حجة». وحذر المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي مساء الخميس الماضي، من أنه كلما طال أمد الحرب في غزة واستمر الحوثيون في مهاجمة السفن في البحر الأحمر، زاد خطر انجرار اليمن إلى الحرب مجدداً. وأوضح أن الأمم المتحدة كانت تأمل وكذلك اليمنيون أن يكون هناك بحلول شهر رمضان اتفاق على وقف إطلاق النار على مستوى البلاد وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية في اليمن، لكنه حذر المجلس من أنه «كلما استمرت البيئة التصعيدية، أصبح مجال الوساطة في اليمن أكثر صعوبة». وأضاف: «مع تزايد المصالح، من المرجح أن تغير أطراف النزاع في اليمن الحسابات وتغير أجندات المفاوضات الخاصة بها، في أسوأ السيناريوهات، يمكن للأطراف أن تقرر الانخراط في مغامرة عسكرية محفوفة بالمخاطر تدفع اليمن مرة أخرى إلى دورة جديدة من الحرب».

حذر غروندبرغ من خطر انجرار اليمن إلى الحرب مجدداً

يمنيون خلال تظاهرة دعم لغزة في صنعاء أمس (محمد حويس/فرانس برس)

بيدرسن: لا حلّ سياسيا في الأفق السوري

اعتبر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، غير بيدرسن (الصورة)، أمس الجمعة، أن لا حل سياسياً يلوح في الأفق للقضية السورية بعد 13 عاماً من الصراع، مؤكداً أن «الأزمة الإنسانية في هذا البلد ما زالت تتفاقم، إذ يحتاج 16,7 مليون شخص إلى المساعدة

الإنسانية، كما أن هناك أكثر من 5 ملايين لاجئ يعيشون في الدول المجاورة، وأكثر من 7 ملايين نازح داخل سورية»، وفق ما نقلت «وكالة أنباء العالم العربي» المصرية. وأوضح بيدرسن في بيان أصدره في الذكرى 13 على انطلاق الثورة السورية أنه «لا يمكن إعادة الأمل للشعب السوري إلا بالتوصل لحل سياسي». ومن المقرر أن يصل بيدرسن إلى دمشق غداً الأحد، في زيارة تستمر يومين، لبحث اجتماعات اللجنة الدستورية.

(العربي الجديد)

مقتل وجرح 10 أشخاص باشتباكات شمالي سورية

قُتل وجرح أكثر من 10 أشخاص، مساء أول من أمس الخميس، في اشتباكات وقعت بين عناصر من فصيل عسكري عامل تحت مظلة «الجيش الوطني السوري» ومجموعة من نازحي مدينة السفيرة، في ريف مدينة الباب الواقعة ضمن منطقة «درع الفرات» ضمن نفوذ القوات التركية، شمالي سورية. وكشفت مصادر محلية أن شخصين قُتلا وجُرح 8 آخرون، من دون الكشف عن أسباب اندلاع القتال.

(العربي الجديد)

اعتقال 5 في تونس بتهمة الانتماء لـ«تنظيم مسلح»

أعلنت الإدارة العامة للحرس الوطني التونسي، أمس الجمعة، اعتقال 5 أشخاص بتهمة الانتماء إلى تنظيم مسلح في مناطق القصرين والعاصمة تونس ونابل وأريانة، مشيرة في بيان إلى أن القضاء أصدر بحقهم أحكاماً بالسجن، تتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات.

(قنا)

فيدان متفائل بسلام جنوب القوقاز

رأى وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، أمس الجمعة، أن هناك «فرصة حقيقية لتحويل جنوب القوقاز إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك». وجاء ذلك في مؤتمر صحافي عقب

اجتماع عقده بمشاركة نظيريه الأذربيجاني جيهون بيراموف والجورجي إيليا دارتشياشفيلي في العاصمة الأذربيجانية باكو. وأشار فيدان إلى أن بيراموف أبلغهم بآخر تطورات مفاوضات اتفاق السلام بين أذربيجان وأرمينيا.

(الأناضول)

بايدن يهدد إيران بسبب روسيا

أكد الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الجمعة، في تصريحات صحافية، أنه «إذا واصلت إيران تقديم صواريخ بالستية أو تكنولوجيا ذات الصلة لروسيا، فستتخذ إجراءات جديدة ومهمة ضد طهران». وجاء وعيده بعد إصدار مجموعة السبع بياناً هددت فيه طهران بـ«عقوبات إضافية شديدة» في حال أرسلت صواريخ بالستية إلى روسيا لدعمها في غزوها أوكرانيا، حسبما ورد في بيان مشترك للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان.

(فرانس برس)

مقابلة أجراها **أنور الخطيب**

يتطرق وزير العدل الصومالي حسن معلم محمود شيخ علي، في مقابلة مع «العربي الجديد»، إلى جملة ملفات تشغل الصومال، من مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند، إلى مكافحة الإرهاب، والدستور الجديد

حسن شيخ علي

السياسة الإثيوبية تجاه الصومال ستشعل المنطقة

الاتفاقية مع تركيا جزء من استراتيجية بلادنا لتعزيز قدراتها

إذا قررت أديس أبابا المضي في التهديدات باجتياح الصومال فذلك لن يتم بدون رد

■ كيف ترون ردود الفعل الأفريقية والدولية على الاتفاقية العسكرية التي وقّعها الصومال مع تركيا لحماية سواحله البحرية؟ وكيف تردون على من يرى أن هذه الاتفاقية هي رد على مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم صوماليلاند؟

ردود الفعل الأفريقية والدولية على اتفاقية الشراكة الاقتصادية والعسكرية التي وقّعناها مع تركيا لحماية سواحلنا وبناء قدراتنا الأمنية ليست سلبية، على الرغم من أن الأمر يعتمد على تفسيرات ومصالح كل دولة على حدة، لكنني أتوقع أن الدول الأخرى تقدّر أهمية بناء الصومال لقدراته ولتحمّل مسؤوليته الدولية لتأمين مياهه الإقليمية من القرصنة وتجارة السلاح وتهريب البشر والبضائع. هذه الاتفاقية هي جزء من استراتيجية الصومال لتعزيز قدرته على حماية سواحله ومكافحة التهديدات البحرية، أما بالنسبة لمن يرى أن هذه الاتفاقية رد على مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم صوماليلاند فرأيه لا يلزمنا، ومن الضروري التأكيد أن القرارات السيادية للصومال تتخذ لمصلحة الدولة الصومالية وشعبها وتأمين سيادتها الوطنية، وليست بالضرورة ردا على أحد.

■ الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود أعلن أن بلاده «ستدافع عن نفسها» إذا مضت إثيوبيا قدماً في اتفاق إنشاء قاعدة بحرية في إقليم صوماليلاند، هل ترون أن الاتفاقية العسكرية مع تركيا ستمنع تفاقم التوتر بين الصومال وإثيوبيا؟

أود التأكيد أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية والعسكرية مع تركيا هي جزء من استراتيجية بلادنا لتعزيز قدراتها الدفاعية وحماية سيادتها ومصالحها الوطنية، هذه الاتفاقية يجب أن تُفهم كخطوة نحو تعزيز الأمن الإقليمي والحفاظ على السلام، وليس كعامل تصعيد للتوترات. أما فيما يتعلق بالعلاقات مع إثيوبيا والتوترات المحتملة نتيجة إعلان إثيوبيا عن نيّتها إنشاء قاعدة بحرية في منطقة صوماليلاند الانفصالية، فنحن نؤمن بأهمية الحوار والدبلوماسية كأدوات أساسية لحل الخلافات والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي. الهدف الأساسي يجب أن يظل هو تجنّب التصعيد والتوصل إلى حلول سلمية للخلافات، فالحوار المفتوح والاحترام المتبادل لسيادة الدول هما السبيل الأمثل لتجنّب أي مواجهة عسكرية. أما إذا قرر الجانب الإثيوبي المضي قدماً في التهديدات باجتياح الصومال واقتطاع جزء من أراضيه، فإن ذلك لن يتم بدون رد ملائم، والصومال سيقاوم هذه الأطماع المتهورة.

■ وزارة الخارجية الصومالية أعلنت أنه «لا مجال لوساطة ما لم تنسحب إثيوبيا من مذكرة التفاهم غير القانونية»، لكننا لم نسمع رداً أو تراجعاً من إثيوبيا بهذا الشأن؟

أؤكد أن موقف الحكومة الصومالية يعكس التزامها بسيادة البلاد ووحدة أراضيها، وعدم تلقي رد أو تراجع من إثيوبيا يضع تحديات أمام العلاقات الثنائية ويتطلب من بقية الدول المجاورة لنا والدول المسؤولة والمنظمات الإقليمية والدولية بذل جهد أكثر من السابق لتفادي تدهور أمني آخر في المنطقة، لأن السياسة الإثيوبية الحالية تجاه الصومال ستشعل المنطقة وتقوي التطرف والإرهاب. وبالمناسبة فإن موجة الإرهاب الدامي التي نعاني منها اليوم في الصومال ليست إلا نتيجة مباشرة للغزو الإثيوبي للصومال في العقد الأول من هذا القرن، واليوم تعود إثيوبيا للسياسة نفسها في وقت نشن فيه حملة عسكرية واقتصادية واجتماعية ناجحة ضد الإرهاب الذي ولد من رحم التدخّل الإثيوبي، ونتصور أن إنعاش الإرهاب وتمكينه من العودة جزء من دوافع مثل هذه الخطوات.

■ هل تعتقدون أن هناك دعماً دولياً لخطوة إثيوبيا الأخيرة؟

العالم عبّر عن دعمه لسيادة الصومال ووحدة أراضيه، كان هذا واضحاً جداً من خلال بيانات الدول، بدءاً من جيراننا إلى الدول العظمى ومثلها كانت المنظمات الإقليمية والدولية، ومن بينها مجلس الأمن، لذلك لا نرى دعماً واضحاً للخطوات الإثيوبية.

■ ما هي خيارات الصومال للتعامل مع هذا الوضع؟

ليس للصومال خيار غير الدفاع عن سيادة ووحدة البلاد بكل السبل الدبلوماسية أو غيرها، أقول للجميع إن الشعب الصومالي شعب عنيد لا يقبل الضيم ولن يدخر جهداً في سبيل الحفاظ على استقلاله ووحدته، ولولا تدخل الجيش الإثيوبي لهزمنا الإرهاب منذ سنوات، ولكن الإرهاب لا يهزم بالسلاح فقط، بل بالتنمية والاستقرار، وهذا ما نعمل عليه.

■ ما هي أولويات الحكومة الصومالية في المرحلة المقبلة؟

أولوياتنا هي تحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وهذا يتطلب مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات ديمقراطية في عام 2026، وإنجاز الدستور الجديد.

■ بدأ مشوار السياسي وزيرا للشؤون الرئاسية عام 2009، أسس حزب «طلجر» (حماة الوطن) في العام 2014 وتولى زعامته، ثم تحالف مع حزب «السلام والتنمية» بزعامة الرئيس حسن شيخ محمود، وشكّلا معا تحالف فاز بحكم البلاد في انتخابات عام 2022.

■ عُيّن مستشارا للأمن القومي في يناير/كانون الثاني 2022، ويشغله حاليا منصب وزير العدل والشؤون الدستورية.

سيرة

■ حسن معلم محمود شيخ علي كان عضوا في القيادة السياسية للمقاومة الصومالية.

وزير العدل الصومالي: نؤمن بأهمية الحوار والدبلوماسية لحل الخلافات (وزارة العدل الصومالية)

مواجهة «الشباب»

عن حركة «الشباب»، يقول وزير العدل حسن معلم محمود شيخ علي، لـ«العربي الجديد»، إن «مواجهة الإرهاب أولى أولوياتنا، والحملة على الحركة مستمرة بخط ثابت»، مضيفا «تقييمنا للمرحلة الأولى للحملة على الإرهاب مرض حتى الآن، فقد تحقق الأمن في مقديشو، ونعمل على ترسيخ سلطة الدولة في المناطق المحررة في المرحلة الأولى من الحملة وإيصال الخدمات إليها. ويبقى هدفنا النهائي القضاء على الإرهاب بكافة أشكاله».

سيطرة حركة «الشباب». ثاني الملفات كان العمل على رفع حظر السلاح عن الصومال حتى نتمكن من تسليح قواتنا العسكرية بشكل كاف، وهو ما تم بالفعل. وثالث الملفات إتمام العمل على إعفاء الصومال من الديون المتراكمة عليه، وتمكّنا من إقناع العالم بشطب مليارات الدولارات من الديون الصومالية، ورابعها كان الانضمام لمجموعة شرق أفريقيا الاقتصادية وهو ملف كان من أولوياتي السياسية على المستوى الشخصي. أما بالنسبة للوضع الداخلي، فقد عملنا على بناء مؤسسات الدولة وتمكين سيادة القانون بشكل عام، لكن أهم خطوة اتخذناها كانت إتمام دستور البلاد بشكل توافقي لضمان استقرار البلاد في المستقبل، وانسحاب القوات الأفريقية هو جزء من هذه العملية المتسارعة والتي تستهدف أن يتمكن الصومال من تحمّل مسؤولياته أمام شعبه أولاً وأمام المجتمع الدولي ثانياً، وهذا هو تحدي هذه المرحلة بالنسبة لنا.

■ يناقش البرلمان الصومالي ما يعرف بالدستور الصومالي الجديد. ما أبرز ملامحه؟ وهل تعتقدون أن هذه الوثيقة تعبّر عن الصومال الجديد وتمثله بكل مكوناته، وقادرة على توحيد الصوماليين لبناء الوطن الجديد؟

ليس دستوراً جديداً، بل إكمال عملية إعادة صياغة الدستور التي بدأت منذ عقد من الزمن، قبل 12 سنة، ونعتبر وصول هذه العملية إلى مرحلة النقاش في برلمان البلاد إنجازاً حقيقياً لأن هذه أول مرة يناقش فيها برلمان صومالي شرعي صياغة دستور للبلاد منذ أن ألغى الانقلاب العسكري دستور البلاد عام 1969، مما يعني أن البلاد لم تمتلك دستوراً مكتملاً منذ نصف قرن. خلال عملنا على صياغة هذا الدستور قبل طرحه على البرلمان، حرصنا على النهج التوافقي والوصول إلى حلول تضمن ثقة الأطراف المختلفة، لذلك أصرت حكومتنا، وأنا المسؤول عن ملف الدستور سياسياً، على إجراء حوار شامل مع حكومات الأقاليم وضمان توافقها مع الحكومة الفدرالية قبل طرح التعديلات الدستورية على البرلمان الذي يمثل جميع أطياف الشعب الصومالي، وبناء على هذا أثق أن الوثيقة النهائية ستساعدنا على استعادة الوحدة في الصومال بإذن الله.

المواطنون في المناطق الشمالية حيث تقع صوماليلاند.

■ كما هو معروف بدأت قوات الاتحاد الأفريقي في الانسحاب التدريجي، في عملية مخطط لها أن تكتمل نهاية عام 2024، هل تعتقدون أن الحكومة الصومالية قادرة على حفظ الأمن والسلام في البلاد؟

بكل تأكيد الصومال ومنذ انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود وتشكيل حكومتنا، عمل على مواجهة الملفات الأساسية بكل جدية، وأولها ملف القضاء على الإرهاب، وحققنا تقدماً كبيراً جداً من حيث المواجهة الفكرية مع التطرف وتجفيف منابع تمويل الإرهاب. كما حررنا مناطق كثيرة تُقدر بعشرات الآف الكيلومترات المربعة من

سورية

لماذا توقف استهداف الأميركيين؟

الدوحة ـ **عماد كركص**

مر قرابة الشهر على إيقاف الميليشيات الإيرانية لاستهدافاتها للقوات والقواعد الأميركية في سورية والعراق، بعد أن كانت قد كثفتها في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويأتي هذا التوقف عقب تصعيد أميركي ضد تلك الميليشيات، لا سيما في سورية والعراق، في أعقاب مقتل ثلاثة جنود أميركيين وإصابة نحو 35 آخرين في استهداف الميليشيات لقاعدة أميركية داخل الأراضي الأردنية عند الحدود مع سورية في فبراير/شباط الماضي. حينها اعتبر مراقبون تصعيد الميليشيات ضد القوات الأميركية إخلالاً بقواعد الاشتباك بين الطرفين. وفي أعقاب مقتل جنودها، قصفت طائرات أميركية نحو 80 هدفاً للميليشيات المدعومة من إيران في سورية والعراق، وأوقعت في صفوفها خسائر، ما دفع لتخفيف ضربات الميليشيات الإيرانية ضد القواعد الأميركية في سورية تدريجياً، ومن ثم توقفها.

ورأى الناشط عمر البوكمالي، وهو أحد أبناء محافظة دير الزور، أن مليشيات إيران في سورية لديها مشاكل في صفوفها، كما أن هناك رفضاً شعبياً يتفاقم ضدها من قبل الأهالي، لاسيما شرق محافظة دير الزور. وأضاف البوكمالي، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك وجهاء من مدينتي البوكمال والميادين ذهبوا قبل مدة قصيرة إلى دمشق ومدينة دير الزور لمطالبة القوات الروسية بأن تحل مكان الميليشيات الإيرانية في السيطرة على المنطقة، نظراً لكثرة التجاوزات التي تقوم بها بحق الأهالي، وبالتالي فإن الميليشيات باتت تخشى تحركات غير متوقعة ضدها». وأضاف أن «هناك خلافات داخلية بين قيادات تلك الميليشيات، بالإضافة إلى تهم بالخيانة والعمالة، وهناك اعتقالات جرت بين صفوف عناصر وقيادات تلك الميليشيات على خلفية تلك التهم. وبالتالي فإن تلك الميليشيات تحاول أن تلملم مشاكلها وعدم توسيع خلافاتها وصراعاتها»، ونوه إلى أنه «من الأساس فإن الضربات السابقة على القواعد الأميركية في سورية لم تقدم ولم تؤخر، باستثناء ضربة الأردن، التي أخلّت في قواعد الاشتباك بين الطرفين، وبالتالي فإن إيران تحاول أن تصدر نفسها إعلامياً بمساندتها غزة، لكن ليس إلى حد أن تدخل بصراع مفتوح مع الولايات المتحدة، وهي ليست قادرة على تحمل التبعات».

من جهته، لفت الباحث السوري المختص بالجماعات ما دون الدولة، عمار فرهود إلى أن «الاستهدافات الإيرانية للقواعد الأميركية كانت مرتبطة بشكل كبير بالحرب الدائرة في غزة، والانعطاف الكبير الذي أخذته هو استهداف إيران للبرج الأميركي في الأردن الذي تبعته حملة من القصف والاستهدافات الأميركية للتشكيلات الإيرانية في سورية والعراق، ما أجبرها على تغيير عدد من قواعدها ومقراتها ومراكز تخزينها بشكل جذري». وأضاف فرهود، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «العراق وسورية واليمن هي صناديق بريد يتبادل فيها الإيرانيون والأميركيون الرسائل بين بعضهم البعض، ولا يمكن أن تتحول إلى ساحة صراع بين الطرفين». ولا يعتقد فرهود أن «الطرفين يرغبان في الوصول إلى حالة الصدام المباشر بين بعضهما البعض وذلك لسبب مهم جداً، وهو عدم القدرة على ضبط كرة النار التي ستتدحرج في الإقليم في حال اشتعال هذا الصراع، والغالب هو استمرار سياسة الضغط من دون السماح له بالوصول لمرحلة الانفجار». وأشار إلى أن «القرار الاستراتيجي للتشكيلات العسكرية مرتبط بإيران، فطهران هي التي تقدم التعليم والخبرة العسكرية وحتى العلاقات التجارية التي تساعد على تأمين خطوط تمويل خارج إطار الدولة».

تقرير

روسية خلال اقتراعها في سان بطرسبرغ أمس (أوكا هانتسيفا/فرانس برس)

روسيا: حرق وتخريب مراكز اقتراع

تعرض عدد من مراكز الاقتراع في روسيا، والتي فتحت أبوابها أمس الجمعة، إلى الحرق أو التخريب، فيما هنأ رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال ساخراً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على فوزه بولاية جديدة. والانتخابات محسومة سلفاً لصالح بوتين الممسك بالسلطة منذ 24 سنة، وسينال ولاية جديدة من ست سنوات. ويأتي التصويت، الذي يستمر حتى غد الأحد، في وقت سعى الغرب لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا بعدما سحق الكرملين أي معارضة فعلية داخل روسيا. ويتنافس في الانتخابات 4 مرشحين، وهم بوتين كمرشح مستقل، والذي سبق أن فاز بالمنصب 4 مرات. كما يدخل السباق مرشحو «الحزب الليبرالي الديمقراطي» لونيد سلوتسكي، و«الحزب الشيوعي» نيكولاي خاريتونوف، و«حزب الناس الجدد» فلاديسلاف دافانكوف. وأدلى وزير الدفاع سيرغي شويغو ورئيس الأركان العامة فاليري غيراسيموف بصوتيهما في المنطقة العسكرية بجنوب روسيا. ويحق لأكثر من 114 مليون روسي التصويت، بما في ذلك في ما تسميه موسكو «بالأراضي الجديدة»، وهي أربع مناطق أوكرانية تسيطر عليها القوات الروسية بشكل جزئي فقط لكنها تزعم أنها جزء من روسيا. وتقول أوكرانيا إن تنظيم الانتخابات هناك غير قانوني وباطل.

وذكرت وكالة «ريا نوفوستي»، أمس الجمعة، أن «امرأة أشعلت النار في عازل» داخل أحد مراكز الاقتراع في العاصمة موسكو، فيما نشرت وكالة «سوتا» المستقلة مقطع فيديو يظهر امرأة تتجه نحو عازل قبل أن تخرج من ورائه بهدوء بينما كانت النيران تشتعل فيه، قائلة إن الحادث وقع في منطقة مارينو في جنوب العاصمة. وذكر موقع «فونتانكا» الإخباري المحلي أن زجاجة حارقة ألقيت على مركز اقتراع في سان بطرسبرغ ثاني أكبر مدن روسيا. وأعلن مسؤولون روس أن السلطات اعتقلت 8 أشخاص على الأقل للاشتباه بارتكابهم أعمال تخريب في مراكز اقتراع، من دون توضيح إن قاموا بالأمر تعبيراً عن احتجاجهم على بوتين. وسكب 6 أشخاص في أربع مناطق على الأقل الطلاء في صناديق الاقتراع، أما السابع فاعتقل لإضرامه النيران في صندوق اقتراع، بينما أوقف الثامن لإطلاقه مفرقعات داخل مركز للاقتراع. ونقلت وكالة «تاس» عن اللجنة الانتخابية المحلية التي نصبتها موسكو في خيرسون أن القوات الأوكرانية قصفت مركز اقتراع في الجزء الذي تسيطر عليه روسيا من منطقة خيرسون أثناء التصويت في الانتخابات الرئاسية. وقبيل بدء التصويت، حثّ بوتين، الذي تولى السلطة قبل 24 عاماً، مواطنيه على عدم «الانحراف عن المسار» والتصويت «وطنيا» في هذه الأوقات «الصعبة». وبموجب التغييرات الدستورية التي وافق عليها الناخبون في 2020، سيكون بوتين مؤهلاً للترشح مرة أخرى، ومن المحتمل أن يمدد حكمه حتى عام 2036. وهنأ ميشال ساخراً بوتين على فوزه بولاية جديدة. وكتب ميشال، على منصة «إكس»: «أود تهنئة فلاديمير بوتين على الفوز الساحق الذي حققه في الانتخابات التي تبدأ اليوم (أمس). لا معارضة. لا حرية. لا خيار». وكانت يوليا نافالنايا، أرملة المعارض الروسي الكيسي نافالني، دعت الغرب إلى عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات. ودعا أنصار نافالني وأرملته الروس إلى الاحتجاج من خلال التوجه للتصويت في نفس الوقت ظهر غد الأحد. وكان البيت الأبيض اعتبر، مساء أمس الأول الخميس، أنّ الاعتداء الذي تعرّض له في ليتوانيا الثلاثاء الماضي ليونيد فولكوف، المساعد السابق لألبكسي نافالني، يؤكّد «التهديدات الفعلية» المحدقة بالمعارضة الروسية. وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي، للصحافيين: «نحن قلقون للغاية بشأن هذا الهجوم على ليونيد فولكوف». لكنّ كيربي أعلن أنّه لا يستطيع تأكيد ما أعلنته ليتوانيا من أنّ هذا الهجوم ربّما يكون «مدبّراً من قبل روسيا».

(رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

ستولتنبرغ يشيد بالصناعة العسكرية التركية

أشاد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ (الصورة)، أمس الجمعة، بجهود تركيا وصناعاتها الدفاعية، مشيراً إلى أن «المسيرة بيرقدار أثبتت فعاليتها لسنوات عديدة، وقد أدت دوراً مهماً لأوكرانيين في الدفاع عن بلادهم». وأشار إلى أن تركيا «تمتلك ثاني أكبر جيش في الحلف وتشارك في مهامه، بما في ذلك كوسوفو والعراق». وأيدى ارتياحه لما وصفه بـ«التجارة الدفاعية» بين دول الحلف، كما حصل مع إقرار الولايات المتحدة تسليم طائرات «أف 16» إلى تركيا.

(الأناضول)

حل البرلمان الكرواتي وانتخابات في إبريل

كشف الرئيس الكرواتي زوران ميلانوفيتش، أمس الجمعة، أن زغرب ستنظم انتخابات تشريعية في 17 إبريل/نيسان المقبل، وذلك بعد حلّ البرلمان، أول من أمس الخميس. كما حدد ميلانوفيتش موعد التصويت لانتخابات البرلمان الأوروبي في 7 يونيو/حزيران المقبل. من المقرر أيضاً أن تجري كرواتيا انتخابات رئاسية بحلول نهاية العام الحالي. والانتخابات المقبلة ستضع حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي المحافظ الحاكم (تيار يمين الوسط)، في مواجهة مجموعة من أحزاب الوسط والأحزاب ذات الميول اليسارية التي أعلنت عزمها التحالف.

(أسوشييتد برس)

الإفراج عن زعيم المعارضة السنغالية

أطلقت السلطات السنغالية مساء الخميس، قبل عشرة أيام من الانتخابات الرئاسية، سراح المعارض عثمان سونكو (الصورة) وساعده الأيمن، المرشح للانتخابات باسيرو ديوماي فاي، في خطوة ابتهج لها الآلاف من أنصارهما. وسونكو هو زعيم المعارضة وراس حربتها في المواجهة مع السلطة منذ 2021 وقد ترشّح للانتخابات الرئاسية لكنّ المجلس الدستوري رفض ترشّحه. وبعد إقصائه من الانتخابات رشّح حزبه باسيرو ديوماي فاي مكانه، في خطوة باركها سونكو. ويتنافس في الانتخابات المقرّرة في 21 آذار/مارس الحالي 19 مرشّحاً وافق المجلس الدستوري على ترشيحاتهم.

(فرانس برس)

الصومال ينهي هجوما لـ«حركة الشباب»

أعلن المتحدث باسم الشرطة الصومالية، قاسم أحمد، أمس الجمعة، إحباط القوات الحكومية هجوماً استهدف فندقاً بالقرب من القصر الرئاسي في العاصمة مقديشو. وأكد مقتل 5 مسلحين و3 أمنيين، وجرح 18 مسلحاً و9 أمنيين. وأعلنت «حركة الشباب» مسؤوليتها عن الهجوم.

(العربي الجديد)

تعاون عسكري بين هولندا وفرنسا

كشفت الحكومة الهولندية، أمس الجمعة، أنها اختارت شركة الدفاع الفرنسية «نافال غروب» لبناء أربع غواصات جديدة في العقود المقبلة. وأوضحت في بيان، أن أول غواصتين ستدخلان الخدمة في غضون السنوات العشر المقبلة، ولم تحدد أمستردام قيمة العقد المقدّر بعدة مليارات من اليورو.

(رويترز)

تقرير

الانتخابات الرئاسية التونسية: المعارضة تطرح شروطها

في وقت يواصل فيه الرئيس التونسي قيس سعيّد تهديد خصومه، فإن المعارضة لم تحسم بعد موقفها من الانتخابات الرئاسية المقبلة

تونس ـ **وليد التليلي**

تردد المعارضة التونسية حيال المشاركة في الانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة المقررة في الخريف المقبل من عدمها، وكذلك بشأن المرشحين المحتملين، وتضغط باتجاه فرض شروط تراها ضرورية لخوض هذه الانتخابات، وتتعلق بمعايير الشفافية وتكافؤ الفرص مع الرئيس قيس سعيّد. ومساء السبت الماضي، قال رئيس جبهة الخلاص الوطني أحمد نجيب الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «هناك معركة سيتم خوضها، معركة شروط وظروف إجراء الانتخابات، إذ يجب أن تكون كل الفرص متكافئة، والانتخابات حرة». وأضاف الشابي: «لا بد من إطلاق سراح السجناء السياسيين لأن عدداً منهم تتوفر فيهم الأهلية والشروط للترشح، ولكن لا يمكنهم ذلك طالما أنهم في السجن»، مشيراً إلى أن «جبهة الخلاص ستواصل العمل من أجل تحقيق هذه الشروط ولا يزال الموضوع محور نقاش بين صفوفها، ومن السابق لأوانه الحديث عن الترشحات حالياً».

وفي حين تضع المعارضة لائحة شروط لكي تشارك في الاستحقاق المنتظر خريف هذا العام، فإن الرئيس سعيّد لا يولي أهمية لأي طرف، بل ذهب إلى أبعد من ذلك موصلاً تهديد معارضيه ومنافسيه المحتملين، إذ دعا في لقاء مع وزير الداخلية كمال الفقي، في 6 مارس/آذار الحالي، إلى «محاسبة كل من يتخابر مع أي جهة أجنبية»، مستغرباً من مقاطعة المعارضة للانتخابات السابقة، التشريعية والمحلية، وعزمها المشاركة في الرئاسية.

وإلى حد الآن، يبدو كل منافسي سعيّد المحتملين للرئاسة، الذين أعلنوا نيّتهم الترشح، إما داخل السجن (الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، ورئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي) أو مهددين بالملاحقة القضائية خارجه، كالوزير السابق قبل الثورة منذر الزنايدي، والإعلامي نزار الشعري، والأمين العام لحزب «الاتحاد الشعبي الجمهوري» لطفي المرايحي. المرايحي أكد في حديث لـ«العربي الجديد» نيّته الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، قائلاً إن «التفكير الجدي في الترشح يعني توفير الأسباب لهذا الترشح لأن هذه الانتخابات تُعتبر مصيرية في وقت ينتصب فيه الشارع التونسي بشكل غير مسبوق، وبعد سنوات من الصدام وضيق العيش، وأصبح فيه التوجه الديمقراطي، بعلّاته، محاصراً».

وتابع: «سنخاف قيس سعيّد وسنهزمه، لأنه هزم نفسه قبل أن نهزمه، وقد عزل نفسه عن الشعب التونسي وحصر نفسه في اللفيف المحيط به». ورأى المرايحي أن «سعيّد قلّص عدد المرشحين بسبب نشر الخوف، ونحن اليوم لا نسمع الضجيج الذي كنا نسمعه سابقاً، وقد تُوارى كل الانتهازيين ممن يحسبون المغانم قبل المخاطر وبقي النزر القليل».

من جهته، أعلن الأمين العام لحركة «النهضة» العجمي الوريمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «النهضة لا تنوي تقديم مرشح حزبي عنها، على الرغم من أن هذا من حقها، ونحن نطالب بانتخابات تعددية وحرة ونزيهة وشفافة». وحول شروط استحقاق الانتخابات المنتظرة، قال الوريمي «حسب تقديرنا ستكون الانتخابات المقبلة مختلفة لأنها تأتي بعد انقلاب على النظام الديمقراطي وتركيز حكم الفرد، فنحن لم نعد أمام عملية تداول سلمي على السلطة، بقدر ما هي عملية استفتاء على مشروع سياسي وعلى وضعية دستورية كرّسها الرئيس المنتخب في الانتخابات الأخيرة على أنقاض القواعد التي وصل بها إلى سدة الحكم، وهذا مثّل سابقة في التجارب الديمقراطية، إذ تم تغيير النظام بطريقة فوقية باعتماد الموقع في أعلى هرم السلطة وتركيز حالة الاستثناء من دون احترام شروطها الدستورية المجمع عليها». وتابع: «لذلك بعد الاحتكام إلى الشعب من أجل الحفاظ على المنظومة الجديدة أو العدول عنها واستعادة المسار الطبيعي مسألة لا تهم حزباً بعينه أو طرفاً من الأطراف، بقدر ما تهم جبهة الحريات والقوى الديمقراطية والوطنية مجتمعة». واعتبر أن «هذا يتطلب البحث عن أوسع توافقات ممكنة، ولو تطلب الأمر التنازل لفائدة الشركاء تدعيماً للثقة وتحييداً للمسؤولية لجميع الأطراف، بما في ذلك السلطة القائمة، فلا تكون الانتخابات آلية لجولة من الصراع على السلطة وإنما فرصة للخروج من الأزمة وتدشين مرحلة تاريخية من الإصلاحات والمصالحات».

وتساءل «كيف تقبل على نفسها سلطة تنشد مشاركة وتجديداً لمرشحها يشبه المبايعة بهذا مقاطعة وعزوف، وهو فشل توقعته جبهة الخلاص ونبهت إليه وحذرت منه، ولكن السلطة تجاهلت ذلك»، مضيفاً «اليوم لا خيار لها لإنجاح الاستحقاق المقبل إلا تنقية المناخات السياسية والاجتماعية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والكف عن التضييقات وعن ملاحقة الناشطين وحياد الإدارة وإلغاء المرسوم عدد 54 وضمان استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخابات وتركيز المحكمة الدستورية».

وأعلن الوريمي أن جبهة الخلاص «ترفض أن تشارك في انتخابات يوكل لها فيها دور إضفاء الشرعية على أوضاع تعتبرها غير شرعية، أو أن تقزم نفسها لأجل إظهار تفوق الرئيس الحالي على منافسيه، بل على النقيض من ذلك ينبغي أن يستعيد الشعب حقه في الاختيار بدون ضغوط أو وصاية أو فرض أمر واقع». وأكد أن «الانتخابات إما تكون فرصة ومناسبة لهيكلة مشهد سياسي يكون فيه الاختيار والقرار للشعب يستعيد فيه الحكم شرعيته من صندوق الاقتراع وتحتل فيه المعارضة موقعها ودورها الوطني بذات الآليات والمسار، وإلا فإن الانتخابات ستكون مسرحية سيئة الإخراج، الخاسر الأكبر فيها هو الشعب المغيّب والمستولى على إرادته باسمه بدون إذن منه».

> «النهضة» لا تنوي تقديم مرشح عنها في انتخابات الرئاسة

شهدت الانتخابات المحلية الأخيرة مشاركة ضعيفة (ياسين قايدي/الأناضول)

يعتمد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، منذ شهرين تقريباً، خطاباً متشدداً حيال روسيا، ورئيسها فلاديمير بوتين، مقترحاً مواجهة أوروبية «بلا حدود» مع موسكو، لم يلاقه فيها بعد حلفاؤه في بروكسل أو واشنطن

مقاربة لمواجهة «بلا حدود» مع بوتين

ماكرون يتشدد في خطاب الحرب

باريس ـ **العربي الجديد**

ماكرون وبوتين، يناير 2020، برلين (إيمانويل كونتيني/Getty)

لم ينف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ولم يؤكد، أول من أمس الخميس، أي نيّة لبلاده لإرسال قوات إلى أوكرانيا، لدعمها في حربها المتعثرة ضد الجيش الروسي، بعد أكثر من عامين على الغزو الروسي لأوكرانيا. وبينما يتصاعد خطاب ماكرون الحربي ضد الروس، أخيراً، فإن لذلك خلفيات عدة تتعلق من زاوية واسعة بالاستثمار السياسي الكبير الذي وضع ماكرون ثقله فيه لتعزيز قوة أوروبا، ومن جهة ثانية بالانتخابات الأوروبية في يونيو/ حزيران المقبل، التي يسعى فيها حزب ماكرون «النهضة» لقطع الطريق على تقدم اليمين الفرنسي المتطرف، فضلاً عن شعور حقيقي لدى فرنسا بضرورة التحرك بشكل مختلف لتبديل واقع الجمود على الجبهة الأوكرانية وعدم السماح بانتصار حاسم لموسكو في الحرب. رغم ذلك، فإن طرح ماكرون الذي وضعه على الطاولة، والذي يبقى حتى الآن في خانة الضغط السياسي، دونه صعوبات عدة، في ظلّ عدم حماسة شعبية وحزبية فرنسية له، وأوضاع المؤسسة العسكرية الفرنسية بحدّ ذاتها، فضلاً عن عدم تماهي الدول الأوروبية الأخرى أو الولايات المتحدة مع السقف الذي بدأ الرئيس الفرنسي يأخذ الصراع مع روسيا إليه، علماً أن لا شيء يؤكد أو ينفي وجود مستشارين عسكريين أوروبيين ومن حلف شمال الأطلسي (ناتو) حالياً على الأرض في أوكرانيا، وهو ما يشكّل جزءاً من اتهامات الكرملين الروسي إلى الغرب.

وعشية الانتخابات الرئاسية الروسية التي ينافس فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه تقريباً (بدأت أمس الجمعة وتنتهي غداً الأحد)، قرّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي رفع شعار «وجوب عدم إهانة روسيا» قبل عامين حين اجتاح الجيش الروسي أوكرانيا، والذي لطالما كان ينادي بوتين «عزيزي فلاديمير» تبديل اللهجة حيال روسيا، بما يشكّل انعطافة كبيرة لخطابه، «من لغة الحمائم إلى الصقور»، بحسب الإعلام الفرنسي أمس. وطرحت صحف فرنسية عدة، خلال اليومين الماضيين، أسئلة حول سبب هذه الانعطافة، رابطة إياها إلى حدّ كبير بالانتخابات الأوروبية المقبلة، وتصويب ماكرون على حزب زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان، «التجمع الوطني»، المتهم على غرار معظم تيارات اليمين واليسار المتطرف في أوروبا، بالتودد لموسكو. ولم يكن رفع الرئيس الفرنسي فرضية إرسال قوات فرنسية إلى أوكرانيا، والتي حضرت مجدداً أول من أمس في مقابلة مع قناتي «تي أف 1» و«إرانس 2»، وموجهة خصوصاً للفرنسيين، وليد الساعة، بحسب صحيفة «لوموند» مساء الأربعاء الماضي، وهو يتخطى التوظيف الانتخابي لحزبه، ولا ينفصل عن طموحات ماكرون الأوروبية، ورؤيته «لأوروبا صاحبة عضلات»، في وقت تنتظر فيه الولايات المتحدة انتخابات رئاسية حاسمة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، قد تشهد عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وكان ترامب قد استعاد أخيراً خطاب الضغط على القارة، وعلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، مشككاً بجدواه. وكان ماكرون أثار صدمة ورفضاً أوروبيين وأميركيين، حين قال في أواخر فبراير/شباط الماضي، خلال مؤتمر دولي لدعم أوروبا في باريس، إنه «لا ينبغي استبعاد» إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا. وأقرّ ماكرون حينها بعدم وجود «إجماع اليوم على إرسال مثل هذه القوات»، لكنه أضاف أنه «ينبغي عدم استبعاد أي شيء، وسنفعل كل ما يجب حتى لا تتمكن روسيا من الانتصار في هذه الحرب». وتعقيباً عليه، أوضح وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيغورنيه يومها أنه «ينبغي على الغربيين درس تحركات جديدة دعماً لأوكرانيا مثل عمليات نزع الألغام أو إنتاج أسلحة على الأراضي الأوكرانية»، مشيراً إلى أن «بعض هذه العمليات قد تتطلب وجوداً على الأرض الأوكرانية دون تخطي عتبة العمل الحربي». وفي 7

> ماكرون: لا نملك صناعة دفاعية تنسجم مع حرب عالية الكثافة

مارس/آذار الماضي، أعاد ماكرون طرحه بحسب زعماء أحزاب فرنسية التقوه في الإليزيه، وصرّحوا لوسائل الإعلام إثره بأن اللقاء أثار قلقهم، فيما اتهمه آخرون باستخدام الصراع الأوكراني لتعزيز حظوظ حزبه في الانتخابات الأوروبية. وأوضح بعضهم، مثل زعيمة الخضر مارين توندولييه، أن ماكرون يدفع لمقاربة «بلا حدود» لمواجهة بوتين الذي أصبح الرئيس الفرنسي يتهمه بأنه «يتصرف من دون حدود». كما أكد زعيم حزب لوبان، جوردان باردیلا، أنه تمنى على الرئيس «عدم الذهاب إلى الحرب مع روسيا»، معتبراً أن تفكير ماكرون «يتضمن مقاربة بلا حدود ومن دون خطوط حمراء» مع بوتين. وعاد ماكرون في منصف مارس ليطالب أوروبا بألا تكون «جبانة» في مواجهة روسيا.

هذه المواقف، ظلّت حاضرة أول من أمس، في مقابلة ماكرون التي خصّص جزءاً كبيراً لأوكرانيا، لكنه اعتبر أن «عدم الوضوح الاستراتيجي» كسياسة لفرنسا، يحتّم عليه عدم تقديم أجوبة حاسمة حول ما إذا كان يعتزم إرسال قوات فرنسية إلى أوكرانيا.

ولم يستبعد ماكرون في المقابلة إرسال هذه القوات، لكنه قال «إننا لسنا حالياً في الوضع الذي يتطلب ذلك»، مضيفاً أن «كل الخيارات ممكنة». ووضع الكرة في ملعب موسكو، لافتاً إلى أن فرنسا لن تقود هجوماً داخل أوكرانيا، لكنه رأى أنه «اليوم لكي نحقق السلام في أوكرانيا، يجب ألا نكون ضعفاء». وحذّر في المقابلة من أنه إذا انتصرت روسيا في حرب أوكرانيا، فإن ذلك «سيقضي على مصداقية أوروبا، ولن يكون لدينا أمن بعد الآن»، مضيفاً أنه «في مواجهة تصعيد موسكو، يجب أن نقول إننا مستعدون للرد». ومما قاله ماكرون، إن «السلام لا ينبغي أن يعني استسلام أوكرانيا»، مضيفاً أن الحرب «تهدد وجود أوروبا وفرنسا». وأكد: «لن نقود أبداً الهجوم، لن نقوم أبداً بالمبادرة (إلى الحرب)، ففرنسا هي قوة سلام». واعتبر أن من «يضعون الحدود بشأن الانخراط لدعم أوكرانيا، فإنهم لا يختارون السلام بل الهزيمة. إنهم يختارون التخلي عن السيادة». وأضاف: «إذا ربحت روسيا، فإن حياة الفرنسيين ستتغير، لن يكون لنا أمن». ورغم أنه كان دعا في فبراير 2022 شركات تصنيع الأسلحة الفرنسية إلى الانتقال إلى «اقتصاد الحرب، أي الإنتاج أكثر وأسرع»، إلا أنه أقرّ أول من أمس بـ«أننا لا نملك صناعة دفاعية تنسجم مع حرب عالية الكثافة». ورأى أن الانتصار في الحرب (على روسيا) «أمر وجودي لفرنسا وأوروبا».

ووصف ماكرون، الخميس، روسيا في عهد بوتين بالخصم الذي لن يتوقف في أوكرانيا إذا لحقت الهزيمة بقوات كييف، واصفاً الوضع على الأرض في أوكرانيا اليوم بـ«الصعب». وفي رد مباشر بشأن إرسال القوات، قال: «لا أريد هذا. أريد من روسيا أن توقف هذه الحرب وتتراجع عن مواقعها وتسمح بالسلام. لن أطلع شخصاً على أمر لا يطلعني على أي شيء. هذا شأن الرئيس بوتين». ووصف تهديد بوتين بشنّ ضربات نووية بأنه «ليس ملائما»، معرباً عن أمله في أن يأتي يوم يتم فيه التفاوض على السلام مع رئيس روسي «أيا كان».

وكان البرلمان الفرنسي قد ناقش الأسبوع الحالي، الإستراتيجية الفرنسية بشأن أوكرانيا. ووافقت كل من الجمعية الوطنية (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ في تصويت رمزي، على اتفاقية أمنية ثنائية مدتها 10 سنوات كان وقّعت الشهر الماضي بين ماكرون والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لكن حزب لوبان امتنع عن التصويت، فيما صوّت حزب «فرنسا خير الخاضعة» اليساري المتشدد بزعامة جان لوك ميلونشون ضده.

وفي تقرير لها بعنوان «لماذا يشدّد ماكرون خطابه ضد روسيا؟»، مساء الأربعاء، رأت صحيفة «لوموند» أن الجدل حول تبدل لهجة ماكرون من خطاب «عدم إهانة روسيا» في 2022، إلى رغبته اليوم في أن يصبح أحد أقرب حلفاء كييف، ورفعه شعار «الدعم بلا حدود»، يتصاعد. ووصفت الصحيفة ذلك بـ«الانعطافة»، ونقلت عن مصادر الإليزيه أن ماكرون «بات مقتنعاً أن بوتين منغلق في منطقه الحربي والتحريفي للتاريخ». ولفتت مصادرها إلى أن الرئيس الفرنسي «ذهب بعيداً في البحث عن حل دبلوماسي، وكان هناك وقت طويل تكلم فيه مع بوتين، لكنه أوقف ذلك اليوم»، واصفة التحول في الإليزيه بأنه «راديكالية بسبب الخيبة والإحباط». وأشارت إلى أن فكرة إرسال قوات بدأ النقاش حولها من قبل السلطات الفرنسية بـ«سرّية تامة» منذ يونيو الماضي. ونقلت عن المصادر أن «ضعف القوات الأوكرانية بدأ يقلق باريس أكثر منذ نهاية 2023»، فيما كثفت روسيا هجماتها السيبرانية وحملات التضليل الإعلامية ضد فرنسا ابتداء من يناير/كانون الثاني الماضي.

ورداً على ماكرون، رأى رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية، سيرغي ناريشكين، أمس، أن تصريحات الأخير «مجنونة وأضغاث من أحلام جنون العظمة».

قمة لـ«ثلاثي فايمار» في برلين

استقبل المستشار الألماني أولاف شولتز، أمس الجمعة، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في برلين، على وقع التباينات بين البلدين حول أوكرانيا، والتي تفاقمت بعد تصريحات ماكرون الأخيرة

عقد المستشار الألماني أولاف شولتز، أمس الجمعة، لقاء قمّة مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في برلين، في الوقت الذي تسود فيه خلافات بينهما بشأن كيفية دعم أوكرانيا. وبعد اجتماع ثنائي في مقر المستشارية، انضم رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك إليهما لإجراء مشاورات عاجلة بشأن سبل المضي قدماً في دعم كييف. وقال توسك إن الأمر يعود إلى باريس وبرلين ووارسو «لحشد أوروبا بأكملها» لتزويد أوكرانيا بمساعدات جديدة، مشدداً عبر منصة «إكس» على أن «التضامن الحقيقي مع أوكرانيا يكون عبر كلمات أقل ومزيد من الذخيرة».

وتهدد الخلافات بين ماكرون وشولتز بتقويض التعاون بين البلدين في الملف الأوكراني. ويرفض شولتز تقديم صواريخ بعيدة المدى من طراز «توروس» إلى أوكرانيا، كما أنه أبدى استياءه من اقتراح ماكرون إرسال قوات إلى الجبهة الأوكرانية. وأول من أمس، قال شولتز أمام البرلمان الألماني (بوندستاغ) موضحاً أسباب رفضه تقديم صواريخ «توروس» لكييف إن تشغيل هذه الصواريخ يجب أن يكون بوجود جنود ألمان على الأرض، مشدداً على أن مشاركة جنود ألمان

توسك يدعو لـ«كلمات أقلّ ومزيد من الذخيرة» (دانيال ميخالايسكو/فرانس برس)

في النزاع هو «خط، أنا كمستشار، لا أرغب بتجاوزه». وأضاف أن الأمر لا يقتصر على نشر جنود في أوكرانيا، بل يشمل أي تخطيط عملياتي محتمل في ألمانيا. ولفت إلى أنه لا ينبغي على الجنود الألمان، في أي مرحلة كانت، المساعدة في اختيار «المكان الذي سيُستهدف»، وهي خدمة ألمح إلى أن المسؤولين الفرنسيين يقدّمونها لأوكرانيا لقاء صواريخ «سكالب» بعيدة المدى التي زوّدتها بها باريس. على الرغم من ذلك، أكد المستشار الألماني، قبل لقائه ماكرون أمس، أن القمة واللقاء الثلاثي مع توسك يحملان «أهمية بالغة» بالنسبة للحلفاء «لتنظيم أكبر قدر ممكن من الدعم لأوكرانيا». وبينما تعدّ ألمانيا أكبر داعم لأوكرانيا بعد الولايات المتحدة، إلا أن الجهود الأوروبية الرامية لحشد الدعم واجهت تحديات، وأبرزها إنتاج الأسلحة والذخيرة الذي لا يزال يواجه صعوبات.

وتعليقاً على الاختلافات بين برلين وباريس، رأى المحلل لدى «مؤتمر ميونخ للأمن» نيكو لانج، في حديث لوكالة «فرانس برس»، أن هذه التباينات «قد تكون بلغت ذروتها اليوم، لكن كانت هناك صعوبات منذ مدة طويلة». واعتبر أن قمة ما يسمى بـ«ثلاثي فايمار» للقوى الأوروبية في برلين أمس، في إشارة إلى مجموعة «مثلث فايمار» التي تأسست قبل 25 عاما بين فرنسا وألمانيا وبولندا بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت «مؤشراً جيّداً على أن الأخطاء صُحّحت أخيراً إلى حد ما».

(فرانس برس)